الإمام الدولابي
وأقواله في الجرح والتعديل
- دراسة مقارنة -

أ. م. د. أحمد شاكر محمود
أستاذ الحديث المساعد في كلية العلوم الإسلامية
- جامعة بغداد –

Dr . Ahmed Shakir Mahmoud

٣٤- سهل ويقال سهيل بن أبي فرقد[١].

ذكره الدولابي في الضعفاء[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال الإمام البخاري: منكر الحديث، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو مجهول، منكر الحديث، وقال ابن حبان: كان يخطئ على الأثبات فيما يروي من الروايات، إلا أنه لم يفحش خطؤه حتى يستحق الترك من أجله، ولا سلك سنن الثقات فيوثق بعدالته، ولكن يُتبع ما وافق الأثبات، ويُتنكب من حديثه ما خالف الثقات، وقال الدارقطني: سهيل بن أبي فرقد رجل مجهول، لا أعلم له حديثاً مسنداً، ولا أعرفه، وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء، وقال ابن عدي: وسهل بن أبي فرقد هذا إنما له عن الحسن مقاطيع، روى عنه عكرمة بن عمار مولى ابن عباس، ولا أعلم روى عنه غيره، ولا أعلم أنه روى مسنداً[٣].

قلت: اتفق النقّاد على تضعيف سهل، فهو مجهول كما قال أبو حاتم، والدارقطني، وابن عدي، إذ لم يرو عنه غير عكرمة مولى ابن عباس، ثم إنه قد روى عن الحسن البصري حديثاً باطلاً، وقد أقذع الحكم فيه الإمامان البخاري وأبو حاتم فوصفوه أنه منكر الحديث، وهذا جرح شديد يستحق صاحبه الترك، ولكن لم نجد غيرهما من وصفه بهذا الوصف، ولا يذكر له سوى حديث واحد عن الحسن البصري، وقد حكم عليه العلماء بالبطلان، وقد توسط فيه ابن حبان رحمه الله فقال فيه أنه (لم يفحش خطؤه حتى يستحق الترك)، فيقبل منه ما توبع عليه، ويُترك ما خالف أو تفرد به عن الثقات، وخلاصة القول فيه أنه ضعيف يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم

---

(١) الجرح والتعديل ٤/ ٢٤٨، كتاب المجروحين ١/ ٣٥٣، الكامل في الضعفاء ٤/ ٥١٦.

(٢) لسان الميزان ٤/ ٢٠٦.

(٣) الجرح والتعديل ٤/ ٢٤٨، كتاب المجروحين ١/ ٣٥٣، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ١/ ١٢٢، لسان الميزان ٤/ ٢٠٥- ٢٠٦، والكامل ٤/ ٥١٦.

٣٥- صالح بن حيان، القرشي، ويقال الفراسي، الكوفي[١].

قال الإمام الدولابي: ليس بثقة[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال ابن معين وأبو داود: صالح بن حيان ضعيف، وقال أبو حاتم: شيخ، ليس بالقوي، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي، وهو في عداد الشيوخ، وقال الحربي: له أحاديث منكرة، وقال البخاري: فيه نظر، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وقال ابن حجر: ضعيف[٣].

قلت: في بداية الدراسة لا بد من التنويه أنه وقع في صحيح البخاري في كتاب العلم حديثاً من طريق المحاربي عن صالح بن حيان عن الشعبي، فذكر الدارقطني وغيره أنه هذا، وعاب غير واحد على البخاري إخراج حديثه فما أصابوا، وإنما هو صالح بن صالح بن مسلم بن حيان، وينسب إلى جد أبيه، وهو معروف بالرواية عن الشعبي[٤]، ثم لا يعقل من إمام الصنعة الإمام البخاري الذي جرح الراوي بقوله فيه: (فيه نظر) وهو جرح شديد، أن يخرج له في الصحيح، وهو من هو في شدة التحري في انتقاء الرواة ومروياتهم، ثم أن الراوي صالح بن حيان القرشي قد ضعّفه الأئمة النقّاد فهو ضعيف. والله أعلم

٣٦- صبيح، أبو المليح، الفارسي، المدني، الخراط[٥].

قال الإمام الدولابي: ثقة [٦].

أقوال النقّاد فيه:

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: هو ثقة، وقال عنه أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات. وكذا ذكره ابن شاهين في ثقاته، وقال عنه: ثقة، وقال الذهبي وابن حجر: ثقة [٧].

---

(١) تهذيب الكمال ١٣/ ٣٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٢٨، التقريب ١/ ٣٥٨.

(٢) تهذيب الكمال ١٣/ ٣٤.

(٣) تهذيب الكمال ١٣/ ٣٤-٣٥، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٢٥-٢٢٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٢٨-٥٢٩، التقريب ١/ ٣٥٨.

(٤) تهذيب التهذيب ٢/ ٥٢٨-٥٢٩.

(٥) الجرح والتعديل ٤/ ٤٥١، الثقات ٤/ ٤٥١، الكاشف ٣/ ٣٨٠، التقريب ٢/ ٤٧٧.

(٦) الكنى والأسماء للدولابي ٣/ ١٠٦١.

(٧) تاريخ ابن معين ٤/ ١٦١، الثقات ٤/ ٤٥١، تاريخ أسماء الثقات ١/ ١١٩، الكاشف ٣/ ٣٨٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٤٦٦، التقريب ٢/ ٤٧٧.

قلت: اتفق النقّاد على تعديل أبي المليح وتوثيقه إلا ما كان من أبي حاتم إذ جعله في أدنى مراتب التعديل ولم يبين السبب وهو من المتشددين في التعديل، لذا فهو ثقة كما قال الدولابي، صحيح الحديث. والله أعلم

٣٧- صدقة بن الفضل، أبو الفضل، الحافظ، المروزي[١].

قال الإمام الدولابي: ثقة[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال وهب بن جرير: جزى الله صدقة ويعمر وإسحاق عن الإسلام خيراً، أحيوا السنة بأرض المشرق، وقال عباس بن الوليد النرسي: كنا نقول بخراسان صدقة، وبالعراق أحمد، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان صاحب حديث وسنة، وقال البخاري: كان من المذكورين بالعلم والفضل والسنة، وقد احتج بروايته في الصحيح، وقال الذهبي: إمام ثبت، وقال ابن حجر: ثقة[٣].

قلت: اتفق النقّاد على توثيق صدقة بن الفضل فهو ثقة حافظ إمام ثبت.

٣٨- صدقة بن موسى، الدقيقي، أبو المغيرة، ويقال أبو محمد، السلمي، البصري[٤].

قال الإمام الدولابي: ضعيف[٥].

أقوال النقّاد فيه:

قال مسلم بن إبراهيم: ثنا صدقة الدقيقي، وكان صدوقاً، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال في موضع آخر: ضعيف، وكذا قال أبو داود والنسائي، وقال أبو حاتم: ليِّن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بالقوي، وقال ابن عدي: ما أقربه من السمين، وبعض حديثه يتابع عليه، وبعضه لا يتابع عليه، وقال الترمذي: ليس عندهم بذاك القوي، وقال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان إذا روى قلب الأخبار حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به، وقال البزار: ليس

---

(١) الكاشف ٢/ ٢٧، تهذيب الكمال ١٣/ ١٤٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٤٨.

(٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٥٤٨.

(٣) الكاشف ٢/ ٢٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٤٨، التقريب ١/ ٣٦٦.

(٤) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٤٩، التقريب ٢/ ٣٦٦.

(٥) تهذيب التهذيب ٢/ ٥٤٩.

بالحافظ عندهم، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وقال الساجي: ضعيف الحديث، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[1].

قلت: مما تقدم يتبين لنا أن صدقة بن موسى كان شيخاً صدوقاً صالحاً في نفسه إلا أنه لم يكن بالحافظ، ولم يكن الحديث من صنعته، وقد وقعت في أحاديثه الأوهام والأخطاء، حتى خرج عن حدِّ من يحتج به، فهو ضعيف، ممن يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم

٣٩- الصلت بن دينار، الأزدي، الهنائي، البصري، أبو شعيب، المجنون [2].

قال الإمام الدولابي: ضعيف[3].

أقوال النقّاد فيه:

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: الصلت بن دينار يكنى أبا شعيب، وليس بشيء، وقال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه، وقال أحمد بن حنبل: متروك الحديث، ترك الناس حديثه، وقال الآجري: وسئل أبو داود عن الصلت بن دينار فقال: ضعيف، وقال عمرو بن علي: متروك الحديث، ويكثر الغلط، كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، وقال الجوزجاني: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: ليّن، وقال أبو حاتم: ليّن الحديث، إلى الضعف ما هو، مضطرب الحديث، يكتب حديثه، وقال الترمذي: تكلم بعض أهل العلم فيه، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال يعقوب بن سفيان: مرجئ، ضعيف، ليس بشيء، وقال ابن حبان: كان أبو شعيب ممن يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ويبغض علي بن أبي طالب وينال منه ومن أهل بيته، على كثرة المناكير في روايته، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال علي بن الجنيد: متروك، وقال البخاري في التاريخ: لا يحتج بحديثه، وقال ابن سعد: ضعيف ليس بشيء، وقال أبو أحمد الحاكم: متروك الحديث، وقال عبد الله بن

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤٠، الضعفاء والمتروكين ص ١٣٨، تهذيب الكمال ١٣/ ١٥٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٤٩، التقريب ٢/ ٣٦٦.

(٢) الجرح والتعديل ٤/ ٤٣٧، كتاب المجروحين ١/ ٣٧٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٥٩.

(٣) الكنى والأسماء للدولابي ٢/ ٦٤٠.

أحمد في العلل: نهاني أبي أن اكتب حديثه، وقال الذهبي: ضعفوه وبعضهم تركه، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال ابن حجر: متروك، وناصبي[1].

قلت: اتفق النقّاد على جرح الصلت بن دينار لكنهم اختلفوا في تحديد مرتبته، فبعضهم ليَّنه وجعلوه في مرتبة من يكتب حديثه، والأغلب على ترك حديثه، وهذا الرأي هو الأقرب إلى الصواب، فقد كان الصلت بن دينار كثير الخطأ في حديثه على قلته، عامتها مناكير لا يتابع عليها، لذا استحق الترك، كما قال ابن عدي: ليس حديثه بالكثير، عامة ما يرويه مما لا يتابعه عليه الناس، فضلاً عن سوء مذهبه، فقد كان شتّاماً لأصحاب النبي ﷺ وينال من علي بن أبي طالب، لذا فهو متروك الحديث، لا يكتب حديثه وناصبي. والله أعلم

٤٠- الضحاك بن حُمرة، الأملوكي، الواسطي[2].

قال الإمام الدولابي: ليس بثقة[3].

أقوال النقّاد فيه:

قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، مجهول، وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن زنجويه ثنا إسحاق ثنا بقية عن الضحاك، وكان ثقة، وقال البرقاني عن الدارقطني: ليس بالقوي، يعتبر به، وقال ابن عدي: أحاديثه غرائب، وقال في بعض النسخ: متروك الحديث، وقال ابن شاهين في الثقات: وثقه إسحاق بن راهويه، وقال ابن حجر: ضعيف[4].

قلت: اختلف النقّاد في الضحاك بن حُمرة ما بين معدِّل ومجرِّح، لكن المجرحين أكثر، وفيهم كبراء هذا الفن، وقولهم فيه أصوب، لكننا نجد بعضهم قد بالغ في تضعيفه حتى اسقط حديثه، وبعضهم سهل القول فيه، وهو الأقرب إلى الصواب، فهو ضعيف يعتبر به. والله أعلم

---

(١) الجرح والتعديل ٤/ ٤٣٨، كتاب المجروحين ١/ ٣٧٥، التاريخ الأوسط ٢/ ١٣٤، تاريخ ابن معين ٤/ ١٢٨، سؤالات الآجري لأبي داود ١/ ٢٤٩، الكامل ٤/ ٧٩- ٨١، الضعفاء والمتروكين ٢/ ٥٧، المغني في الضعفاء ١/ ٣١٠، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٥٩، التقريب ١/ ٣٦٩.

(٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٥٦٦، التقريب ١/ ٣٧٢.

(٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٥٦٦.

(٤) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤٨، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٦٦، التقريب ١/ ٣٧٢.

٤١- ضرار بن عمرو الملطي [١].

قال الإمام الدولابي: فيه نظر[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال ابن حبان في المجروحين: منكر الحديث جداً، كثير الرواية عن المشاهير بالأشياء المناكير، فلما غلب المناكير في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره، وقال الذهبي في المغني: متروك الحديث، وقال في ميزان الاعتدال: روى أحمد بن سعد بن أبي مريم عن يحيى: لا شيء وقال ابن عدي: منكر الحديث، وقال البخاري: فيه نظر، وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء، وقال أبو نعيم: له عن يزيد الرقاشي عن أنس عن تميم حديث منكر[٣].

قلت: اتفق النقّاد على جرح ضرار، وإنزاله أدنى مراتب التجريح، وذلك لكثرة مناكيره، حتى خرج عن حدود الاحتجاج بأخباره، لذا فهو ضعيف جداً، منكر الحديث. والله أعلم

٤٢- طاهر بن خالد بن نزار بن مغيرة بن سليم، أبو الطيب، الإيلي[٤].

قال الإمام الدولابي: كان طاهر بن خالد بن نزار يشتري له الكتب من مصر ويوجه إليه فيحدّث بها[٥].

أقوال النقّاد فيه:

قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي بسامراء، وهو صدوق، وقال ابن عدي: له أحاديث عن أبيه إفرادات وغرائب، وقال الخطيب: ثقة، وقال الدارقطني: هو وأبوه ثقتان، وقال الذهبي: صدوق، وله ما ينكر[٦].

قلت: اتفق النقّاد على تعديل طاهر بن خالد الإيلي، لكنهم اختلفوا في تحديد مرتبته، فقد وثقه الإمام الدارقطني، والخطيب البغدادي مطلقاً، لكن الذي ينغّص عليه ذلك هو وجود المناكير في رواياته، خاصة عن أبيه فقد ذكر ابن عدي في ترجمة عمر ابن قيس المكي: وعمر بن قيس سندل هذا له حديث كثير، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وخالد بن نزار يحدِّث عنه بنسخة وفيها عجائب[٧]، وربما هذا ما عناه الإمام الدولابي

(١) كتاب المجروحين ١/ ٣٨٠، المغني في الضعفاء ١/ ٣١٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٢.

(٣) كتاب المجروحين ١/ ٣٨٠، المغني في الضعفاء ١/ ٣١٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٢، لسان الميزان ٤/ ٣٤٠- ٣٤١.

(٤) الكامل ٤/ ١٢١، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٧، لسان الميزان ٤/ ٣٤٧.

(٥) الكامل ٤/ ١٢١.

(٦) الكامل ٤/ ١٢١، ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٧، لسان الميزان ٤/ ٣٤٧.

(٧) الكامل ٦/ ١٢.

بقوله: أنه كانت تُشترى له الكتب من مصر فيحدّث بها، مما دفع الإمام ابن أبي حاتم إلى إنزاله إلى مرتبة الصدوق. وهذا هو الأقرب إلى الصواب. والله أعلم

٤٣- عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث، أبو شيبة الواسطي، الأنصاري، ويقال الكوفي[١].

قال الإمام الدولابي: كوفي ضعيف[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال الإمام البخاري: قال أحمد: منكر الحديث، فيه نظر، وقال أبو طالب عن أحمد: ليس بشيء، منكر الحديث، وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال ابن سعد، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان: ضعيف، وقال النسائي: ليس بذاك، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه لا يحتج به، وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه، وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: وله غير ما ذكرت من الحديث، وفي بعض ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه، وتكلم السلف فيه وفيمن كان خيراً منه، وقال البزار: ليس حديثه حديث حافظ، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال العقيلي: ضعيف الحديث، وقال الساجي: كوفي أصله واسطي، أحاديثه مناكير، وقال العجلي: ضعيف، جائز الحديث، يكتب حديثه، وقال الذهبي: ضعفوه، وقال ابن حجر: ضعيف[٣].

قلت: اتفق النقّاد على جرح عبد الرحمن بن إسحاق أبي شيبة، لكنهم اختلفوا في تحديد مرتبته، فبعضهم قال يكتب حديثه، وهم الأغلب، وبعضهم على ترك حديثه وهم الإمام أحمد وابن معين والبخاري، ورأي الأغلب أقرب للصواب، فأبو شيبة وإن لم يكن حافظاً إلا أنه ليس منكر الحديث، خاصة وإن ابن عدي خبير العلل قد تتبع حديثه وخلص إلى أن بعض حديثه وليس كله مما لا يتابع عليه، وهذا ليس صفة من يترك حديثه، لذا فهو ضعيف كما قال الإمام الدولابي: يكتب حديثه للاعتبار، ولا يحتج به إذا انفرد. والله أعلم

---

(١) التاريخ الكبير ٥/ ٢٥٩، الجرح والتعديل ٥/ ٢١٣، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٧.

(٢) الكنى والأسماء للدولابي ٢/ ٦٣٢.

(٣) التاريخ الكبير ٥/ ٢٥٩، الجرح والتعديل ٥/ ٢١٣، الكامل ٤/ ٣٠٤- ٣٠٦، الكاشف ٢/ ١٥٥، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٣٧، التقريب ١/ ٤٧٢.

٤٤- عبد الرحمن بن عبد الصمد بن شعيب بن إسحاق، القرشي، الدمشقي[١].

قال ابن عدي: حدثنا ابن حماد – يعني الدولابي – سمعت شعيب بن شعيب ابن إسحاق يقول: عبد الرحمن بن عبد الصمد يكذب[٢].

قلت: كل من ترجم لعبد الرحمن بن عبد الصمد قد اعتمد على قول الدولابي في تكذيبه وتكذيب ابنه يحيى، ولم أر غير هذا القول فيه، وإن كان قد ذكر ابن عدي أن عُليك الرازي قد حدّثه عنه عن شعيب بن إسحاق عن أبي حنيفة بأحاديث مستقيمة، لذا فهو ليس بثقة متهم بالوضع[٣].

٤٥- عبد الرزاق بن عمر، الثقفي، أبو بكر، الدمشقي، الكبير[٤].

قال الإمام الدولابي: ضعيف[٥].

أقوال النقّاد فيه:

قال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء، وقال أحمد بن علي المروزي عن ابن معين: ليس بثقة، وقال علي بن الحسن الهسنجاني عن ابن معين: كذاب، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أيضاً: متروك الحديث، وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف الحديث، سُرقت كتبه وكانت في خرج، وكان يتبع حديث الزهري من ها هنا وها هنا، وليس حديثه بشيء، وقال ابن أبي حاتم: لا يقرأ علينا أبو زرعة حديثه، وقال: روى عن الزهري أحاديث مقلوبة، وقال أبو زرعة: وهو ضعيف الحديث، وقال العقيلي: ذهبت كتبه فخلَّط واضطرب، وقال ابن حبان: يقلب الأخبار، فاستحق الترك، وقال أبو حاتم: لا يكتب حديثه، ضعيف الحديث، منكر الحديث، وقال البرقاني عن الدارقطني: ضعيف، وقيل له: من أي شيء ضعفه؟ قال: إن كتابه ضاع، قيل له هو في معنى صالح بن أبي الأخضر؟ قال: ذاك دونه، قال البرقاني: وسألته عنه مرة أخرى فقال: ضعيف يعتبر به، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال أبو مسهر: يُترك حديثه عن الزهري، ويؤخذ عنه ما سواه، وقال

---

(١) الكامل ٤/ ٣٢٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤٤.

(٢) الكامل ٤/ ٣٢٠.

(٣) الكامل ٤/ ٣٢٠، ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤٤، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢/ ٩٦.

(٤) تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤٣، التقريب ١/ ٥٠٥.

(٥) تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤٤.

البرذعي: أحاديثه عن غير الزهري ليس فيها تلك المناكير، قال: وتتبعت حديثه عن إسماعيل بن أبي المهاجر فوجدته مستقيماً، وقال ابن حجر: متروك الحديث عن الزهري، لين في غيره[1].

قلت: اتفق الأئمة النقّاد على جرح عبد الرزاق وتضعيفه، لكنهم اختلفوا في تحديد مرتبته، فبعضهم كذَّبه وطرح حديثه بالجملة، منهم ابن معين في رواية، والبخاري، وأبو حاتم وابن حبان، والنسائي، وغيرهم، ولعل ذلك محمول في روايته عن الزهري على وجه الخصوص، لأن كتبه قد سرقت منه، فخلّط واضطرب. وأما في غير الزهري فلم تكن روايته عنهم فيها تلك المناكير، وقد تتبعها الإمام الدارقطني والبرذعي وغيرهما فوجدوا روايته مما يعتبر بها، وخلاصة القول فيه أنه ضعيف، متروك الحديث في الزهري، ضعيف يعتبر به غيره. والله أعلم

٤٦- عبد الغفار بن القاسم بن قيس بن فهد، أبو مريم الأنصاري البخاري[2].

قال الإمام الدولابي: روى عنه شعبة، وهو متروك[3].

أقوال النقّاد فيه:

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: أبو مريم اسمه عبد الغفار بن القاسم ليس بشيء، قال الإمام مسلم: روى عنه شعبة ويحيى القطان، وقال ابن أبي حاتم: ذكر لأحمد بن حنبل أبو مريم فقال: ليس بثقة، كان يحدث ببلايا في عثمان ﷺ، وعامة حديثه بواطيل، وقال أيضاً: سألت أبي عن أبي مريم الأنصاري فقال: هو متروك الحديث، كان من رؤساء الشيعة، وكان شعبة حسن الرأي فيه، لا يكتب حديثه، وسئل أبو زرعة عن عبد الغفار بن القاسم فقال: ليّن، وقال ابن حبان: كان ممن يروي المثالب في عثمان بن عفان، وشرب الخمر حتى يسكر، ومع ذلك يقلب الأخبار، لا يجوز الاحتجاج به، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال علي بن المديني: كان يضع الحديث، وقال ابن عدي: سمعت أحمد ابن محمد بن سعيد يثني على أبي مريم ويطريه وتجاوز الحدَّ في مدحه حتى قال: لو انتشر علم أبي مريم وخرج حديثه لم يحتج الناس إلى شعبة، وقال أيضاً: ولعبد الغفار بن القاسم أحاديث صالحة، وفي حديثه ما لا يتابع عليه، وكان غالياً في التشيع، وقد روى عنه شعبة حديثين، ويكتب حديثه مع ضعفه، وقال ابن شاهين في تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ليس بشيء،

---

(١) الضعفاء والمتروكين ص ١٦٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤٣-٤٤٤، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٠٨، التقريب ١/ ٥٠٥.

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٥٣، كتاب المجروحين ٢/ ١٤٣، تاريخ الإسلام ٤/ ٤٤٢، لسان الميزان ٥/ ٢٢٦.

(٣) الكنى والأسماء للدولابي ٣/ ١٠٠٠.

وقال مرة أخرى: لا يكتب حديثه، وقال الدارقطني: أبو مريم كوفي ضعيف، حدَّث عنه شعبة، ولعله لم يخبره، وقال ابن الجوزي عنه: كذَّبه سماك بن حرب وأبو داود، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم، وقال السعدي: أبو مريم زائغ ساقط، وقال النسائي وغيره: متروك الحديث، وقال أبو داود الطيالسي: أشهد إن أبا مريم كذاب، وقال الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: كان يضع الحديث، وقال شعبة: لم أر أحفظ منه، قال أبو داود: غلط في أمره شعبة، وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء، وقال الذهبي في ميزان: رافضي ليس بثقة، وقال في المغني: تركوه، وقال في تاريخ الإسلام: روى عنه شعبة، وكان حسن الرأي فيه، ولا أعلم في شيوخ شعبة أوهى منه[1].

قلت: اختلف النقّاد في عبد الغفار بن القاسم بين معدِّل ومجرِّح، فأما المعدلون فهم: شعبة، وقد روى عنه، وأحمد بن محمد بن سعيد، فأما شعبة فكان هذا منه في أول الأمر ثم بعد ذلك تركه لما تبين له حاله، ولهذا اعتذر له الدارقطني فقال:(ولعله لم يخبره)، وعندما ظهر له سوء مذهبه تركه، قال ابن عدي بعد أن نقل استفادة شعبة منه: (ثم ظهر منه رأي رديء في الرفض فترك حديثه)، وقال الذهبي: (ولما تبيَّن له أنه ليس بثقة تركه)، فشعبة إذن قد انضم إلى قافلة المجرِّحين من النقّاد، وأما أحمد بن محمد بن سعيد فقد ردَّ عليه ابن عدي فقال:(وابن سعيد حيث مال هذا الميل الشديد إنما كان لإفراطه في التشيع)، فبان ضعف هذا القول، أما بقية النقّاد فعلى جرحه وترك حديثه، فقد رماه البعض بالكذب، والبعض الآخر بالوضع، وانفرد ابن حبان بقوله إنه كان يشرب الخمر حتى يسكر، أضافه إلى سوء مذهبه، فقد كان رافضياً، يروي المثالب في عثمان ﷺ، لذا استحق الترك لسقوط عدالته، وفوق ذلك كان سيء الحفظ، فقد كان يقلب الأخبار كما قال ابن حبان، وبعد ذلك فالعجب من ابن عدي أن يقول فيه: (يكتب حديثه مع ضعفه)، وخلاصة القول في عبد الغفار بن القاسم أنه متروك الحديث كما قال الإمام الدولابي رمي بالكذب، لا يكتب حديثه. والله أعلم

(١) تاريخ ابن معين ٣/ ٣٦٦، الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٧٧٠، الضعفاء والمتروكين ص١٦٧، الجرح والتعديل ٦/ ٥٣- ٥٤، كتاب المجروحين ٢/ ١٤٣، الكامل ٥/ ٣٢٧- ٣٢٨، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ١/ ١٣٣، الضعفاء والمتروكين للدارقطني ٢/ ١٦٣، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢/ ١١٢، المغني في الضعفاء ٢/ ٤٠١، تاريخ الإسلام ٤/ ٤٤٢، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٤٠- ٦٤١، لسان الميزان ٥/ ٢٢٦- ٢٢٨.

٤٧- عبد القدوس بن حبيب، الكلاعي، الوحاظي، الدمشقي، أبو سعيد[١].

قال الإمام الدولابي: متروك الحديث[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال الآجري: سألت أبا داود عن عبد القدوس الشامي فقال: ليس بشيء، وابنه شر منه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدوري: سألت يحيى بن معين عن عبد القدوس الشامي فقال: ضعيف، وقال مرة: مطروح، وروى ابن أبي حاتم عن عمرو بن علي الفلاس فقال عن عبد القدوس: أجمع أهل العلم على ترك حديثه، وسأل أباه أيضاً عنه فقال: متروك الحديث، كان لا يصدق، وقال أيضاً: سألت أبا زرعة عن عبد القدوس بن حبيب فقال: ضعيف الحديث، وقال عبد الرزاق: ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله كذاب إلا لعبد القدوس، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه، وكان ابن المبارك يقول: لأن اقطع الطريق أحب إليَّ من أن أروي عن عبد القدوس الشامي، وقال البخاري: عبد القدوس بن حبيب يروي عن نافع ومجاهد والشعبي ومكحول وعطاء أحاديث مقلوبة، وقال الجوزجاني: لا يقنع الناس بحديثه، وقال ابن عدي: له أحاديث غير محفوظة، وهو منكر الحديث إسناداً ومتناً، وقال ابن شاهين: لا أشهد على أحد بالكذب إلا على عبد القدوس بن حبيب وعمر بن موسى الوجيهي، وقال ابن عمار: كان سفيان يروي عن أبي سعيد الشامي وإنما هو عبد القدوس، كناه ولم يسمه، وهو ذاهب الحديث، وقال الإمام مسلم: ذاهب الحديث، وقال الذهبي: متروك الحديث[٣].

قلت: اتفق النقّاد على جرح عبد القدوس بن حبيب الشامي وطرح حديثه، فهو ممن لا يحل كتابة حديثه ولا روايته، وهو ممن اتهم بالكذب، ورماه البعض بالوضع، لذا فهو متروك الحديث كما قال الإمام الدولابي. والله أعلم

(١) الجرح والتعديل ٦/ ٥٥، كتاب المجروحين ٢/ ١٣١، تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤٣.

(٢) الكنى والأسماء للدولابي ٢/ ٥٨٠.

(٣) الجرح والتعديل ٦/ ٥٥-٥٦، كتاب المجروحين ٢/ ١٣١، تاريخ بغداد ١٢/ ٤٣٤. الكامل ٥/ ٣٤٢-٣٤٣، الضعفاء والمتروكين ٢/ ١١٣، تاريخ الإسلام ٨/ ١٣٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٤٣، لسان الميزان ٤/ ٤٥-٤٨.

٤٨- عتبة بن أبي حكيم، الهمداني، ثم الشعباني، أبو العباس، الأردني[١].

قال الإمام الدولابي: ضعيف[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال مروان بن محمد الطاطري: ثقة، وقال عباس الدوري والغلابي عن ابن معين: ثقة، وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: ضعيف الحديث، وقال ابن أبي حاتم: كان أحمد يوهنه قليلاً، وسئل أبي عنه فقال: صالح لا بأس به، وقال محمد ابن عوف الطائي: ضعيف، وقال دحيم: لا أعلمه إلا مستقيم الحديث، وذكره أبو زرعة الدمشقي في نفر ثقات، وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث، يروي عن أبي سفيان حديثاً يجمع فيه جماعة من الصحابة لم نجد منها عند الأعمش ولا عند غيره مجموعة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعتبر حديثه من غير رواية بقية ابن الوليد عنه، وقال النسائي: ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال أبو القاسم الطبراني: عتبة بن أبي حكيم من ثقات المسلمين، وقال الآجري عن أبي داود: سألت يحيى بن معين عنه فقال: والله الذي لا اله إلا هو إنه لمنكر الحديث، وقال الذهبي في الميزان: وهو متوسط حسن الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً[٣].

قلت: اختلف النقّاد في عتبة بن أبي حكيم ما بين معدِّل ومجرِّح، أما المجرحون فمنهم من لم يبين السبب، إلا ما ذكره الجوزجاني أنه اخطأ في حديث، وبعضهم ضعَّفه فيما رواه عنه بقية بن الوليد، أما ما وقع فيه من أخطاء فيبدوا أنها في أحاديث يسيرة وليست كثيرة، ولو كانت كثيرة لذكرها ابن عدي، أو الجوزجاني ولما اكتفى بذكر هذا الحديث الوحيد، وأما المعدلون فهم أكثر، وبعضهم وثقه مطلقاً، وبعضهم أنزله إلى الدرجة التالية، وهو الأصوب في حاله، فعتبة صدوق، حسن الحديث. والله أعلم

(١) تهذيب الكمال ١٩/ ٣٠٠، الكاشف ٢/ ٢٤٤، تهذيب التهذيب ٤/ ٦٢.

(٢) تهذيب الكمال ١٩/ ٣٠٢.

(٣) الثقات لابن حبان ٧/ ٢٧١، تهذيب الكمال ١٩/ ٣٠٠-٣٠٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٦٢-٦٣، التقريب ٢/ ٤.

٤٩- عمر بن راشد بن شجرة،أبو حفص، اليمامي[١].

قال الإمام الدولابي: عمر بن راشد يمامي، ليس بثقة[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: حديثه ضعيف ليس بمستقيم، حدَّث عن يحيى بن أبي كثير بأحاديث مناكير، وقال الجوزجاني عن أحمد: لا يسوى حديثه شيئاً، وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف، وقال أبو زرعة: ليِّن الحديث، وقال البخاري: حديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب ليس بالقائم، وقال الآجري: سألت أبا داود عن عمر بن راشد الذي يحدث عن يحيى بن أبي كثير فقال: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال العجلي: ليس به بأس، قال ابن عدي: هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، وقال الدارقطني: ضعيف، وفي سؤالات البرقاني: متروك، وقال ابن حزم: ساقط، وقال أبو بكر البزار: منكر الحديث، حدَّث عن يحيى وغيره بأحاديث مناكير، وقال ابن حجر: ضعيف[٣].

قلت: قبل الشروع في دراسة أقوال النقّاد في عمر بن راشد اليمامي لابد من التنبيه إلى أن بعض الأئمة قد خلط بينه وبين راوٍ آخر، فقد قال ابن حبان: هو الذي يقال له عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، كنيته أبو حفص... يروي الأشياء الموضوعات عن ثقات الأئمة، لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح، وقد تبعه على هذا الوهم أبو نعيم الأصبهاني، وقد صوب هذا الوهم الإمام الدارقطني، وذكر يعقوب بن سفيان أن قبيصة سماه عمرو بن راشد وهذا وهم أيضاً قد نبه عليه الحافظ ابن حجر فقال: ووهم من قال أن اسمه عمرو، وكذا من زعم انه ابن أبي خثعم[٤].

ثم بعد استعراض أقوال الأئمة في عمر بن راشد بن شجرة نجد أنهم اتفقوا على جرحه ولم يخالفهم في ذلك سوى العجلي إذ قال عنه: (لابأس به) وهو معروف بتساهله في التوثيق، وقوله هذا لا يقاوم ما ذكره بقية الأئمة النقّاد، لذا فهو ضعيف الحديث. والله أعلم

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ١٨٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٠، التقريب ٢/ ٥٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ١٨٨.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ١٨٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٠، الضعفاء والمتروكين ص ١٩١، التقريب ٢/ ٥٥.

(٤) تهذيب التهذيب ٤/ ٢٨٠، التقريب ٢/ ٥٥.

٥٠- عمرو بن الأزهر، العتكي، الحداد، أبو سعيد، البصري، قاضي جرجان[١].

قال الإمام الدولابي: متروك الحديث[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: عمرو بن الأزهر، كان بواسط، وهو بصري ضعيف، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن أبي حاتم: رماه أبو سعيد الحداد بالكذب، سمعت أبي يقول ذلك، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات، ويأتي بالموضوعات عن الإثبات، لا يحل كتابة حديثه، ولا ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار والقدح فيه، وقال البخاري: يرمي بالكذب، وقد ذكر ابن عدي في الكامل بعض حديث عمرو بن الأزهر وقال: ولعمرو بن الأزهر غير ما ذكرت من الحديث، وكلها غير محفوظة، وقال الجوزجاني: غير ثقة، وقال أحمد بن حنبل: يضع الحديث، وقال الدارقطني: كذاب، وكذا قال الذهبي في المغني[٣].

قلت: اتفق النقّاد على جرح عمرو بن الأزهر، وترك حديثه، وقد رماه بعض العلماء بالوضع، لذا فهو متروك الحديث. والله أعلم

٥١- عيسى بن ميمون، أبو سلمة، الخواص[٤].

قال الإمام الدولابي: متروك الحديث[٥].

أقوال النقّاد فيه:

ذكره ابن حبان في المجروحين وقال: يروي عن السدي وغيره العجائب، روى عنه أحمد بن سهل الوراق، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الذهبي في المغني: تركوه، وقال أحمد بن حنبل: حديثه ليس بالقائم، وقال الساجي: منكر الحديث، وقال العجلي: ضعيف الحديث ليس بثقة، قال ابن حجر: وقرأت

---

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٤/ ٣٧٩، الجرح والتعديل ٦/ ٢٢١، كتاب المجروحين ٢/ ٧٨، الكامل ٦/ ٢٣٢.

(٢) لسان الميزان ٦/ ١٨٨.

(٣) تاريخ ابن معين ٤/ ٣٧٩، الجرح والتعديل ٦/ ٢٢١، كتاب المجروحين ٢/ ٧٨، الكامل ٦/ ٢٣٢، لسان الميزان ٦/ ١٨٧-١٨٨.

(٤) كتاب المجروحين ٢/ ١٢٠، لسان الميزان ٦/ ٢٨٣.

(٥) لسان الميزان ٦/ ٢٨٤.

بخط الحسيني: فرَّق ابن معين وابن حبان وابن عدي وتبعهم ابن الجوزي بين هذا وبين عيسى بن ميمون الذي يروي عن القاسم بن محمد، وجعلهما غيرهم واحداً، والصواب التفرقة[1].

قلت: قبل البدء بدراسة أقوال الأئمة النقّاد في أبي سلمة الخواص لا بد من القول أن في كلام الحسيني إشكال كبير وذلك من وجوه:

١- أن عيسى، الراوي عن السدي المذكور هنا، تفرد بذكره ابن حبان في المجروحين[2].

٢- وابن معين إنما فرَّق بين عيسى بن ميمون مولى القاسم بن محمد، وبين عيسى بن ميمون الراوي عن محمد بن كعب، كما في سؤالات ابن جنيد[3].

٣- وابن حبان ذكر الراوي عن السدي في المجروحين وكذا ذكر مولى القاسم بن محمد أيضاً، وذكر عيسى بن ميمون الجرشي المكي في الثقات وقال: (هو غير الراوي عن القاسم بن محمد، ذاك واهٍ)[4].

٤- وأما ابن عدي فقد صنع عجباً حيث ترجم في الكامل لعيسى بن ميمون الجرشي المكي، وكناه أبا يحيى، ثم نقل في ترجمته أقوال الأئمة كابن معين والبخاري والفلاس والنسائي في تضعيفه، وهذا وهم منه بلا شك، فإن الذي ضعفه هؤلاء هو المدني مولى القاسم بن محمد، أما المكي فلا أعلم أحداً ضعّفه، إلا ما كان من أبي داود حيث قال فيه: كان يرى القدر.

ووقع لابن عدي وهو آخر في هذه الترجمة حيث قال: (حدثنا الجنيدي حدثنا البخاري قال: عيسى بن ميمون المدني مولى القاسم بن محمد القرشي، صاحب مناكير، عن محمد عن محمد بن كعب هو أبو عبيدة، وفي آخر: التيمي البصري، منكر الحديث)[5].

---

١ كتاب المجروحين ٢/ ١٢٠- ١٢١، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢/ ٢٤٣، المغني في الضعفاء ٢/ ٥٠٢، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٢٦، لسان الميزان ٦/ ٢٨٣- ٢٨٤ و ٩/ ٨٣.

(٢) كتاب المجروحين ٢/ ١٢٩.

(٣) سؤالات ابن جنيد لابن معين ص ١٩٧.

(٤) الثقات ٨/ ٤٨٩.

(٥) الكامل ٥/ ٢٤٠.

وهنا نرى ابن عدي قد جمع بين رجلين، أحدهما: هو عيسى بن ميمون مولى القاسم، والآخر: هو عيسى بن ميمون يروي عن القاسم بن محمد، وبكر بن عبد الله المزني، ومطر الوراق، ويحيى بن أبي كثير، ويزيد الرقاشي، وهو الذي يكنى أبا عبيدة، وهو تيمي بصري[1]، وهو ليس مولى لأحد.

٥- وأما ابن الجوزي فقد جمع في كتابه الضعفاء والمتروكين بين الراوي عن السدي والراوي عن القاسم بن محمد، ثم نقل أقوال الأئمة التي قيلت في الراوي عن القاسم، ثم ترجم لعيسى بن ميمون مولى القاسم وأعاد فيه قول البخاري وابن حبان[2]، وهذا وهم أيضاً.

٦- ووقع في هذا الوهم أيضاً ابن حجر في لسان الميزان عندما ذكر كلام ابن حبان في أبي سلمة (واهٍ) وإنما ذكره ابن حبان في عيسى بن ميمون الجرشي.

فالحصل أنهما اثنان وهما غير أبي سلمة الخواص:

الأول: هو عيسى بن ميمون المدني، ويعرف بالواسطي وابن تليدان، مولى القاسم بن محمد، وروى حماد بن سلمة عنه فسماه ابن سخبرة فقيل: هو وقيل: هو آخر اسمه: الطفيل بن سخبرة، روى عن مولاه القاسم، وسالم، ونافع، ومحمد بن كعب، وهشام بن عروة، وأبي الزبير، وعنه وكيع، ويزيد بن هارون، وآدم بن أبي إياس، وأحمد بن بشير الكوفي، وأبو نعيم، وغيرهم، أخرج له الترمذي وابن ماجه، وضعَّفه أكثر الأئمة، وقال أبو داود: ثقة، وقال ابن معين مرة: ليس به بأس[3].

الثاني: عيسى بن ميمون الجرشي، أبو موسى المكي، المعروف بابن داية، روى عن ابن أبي نجيح ومجاهد، وعنه الثوري، وابن عينية، وأبو عاصم الضحاك، وهو ثقة، وثقه غالب الأئمة كابن المديني، والترمذي، وأبي داود، وأبي حاتم، والدارقطني، والساجي، وقال فيه ابن معين والبخاري: لا بأس به، ورماه أبو داود بالقدر[4].

---

(١) التاريخ الكبير ٧/ ٧٩، تهذيب الكمال ١٩/ ٢٧٦.

(٢) الضعفاء والمتروكين ٢/ ٢٤٣.

(٣) تهذيب الكمال ٢٣/ ٤٨.

(٤) المصدر نفسه ٢٣/ ٤٦ ،وانظر كلام الدارقطني في التفريق بينهم في تعليقاته على المجروحين لابن حبان ١/ ٢٠٧- ٢٠٨، وانظر المتفق والمفترق للخطيب البغدادي ٣/ ١٥٩٣- ١٥٩٤.

ثم بعد ذلك أقول: قد اتفقت كلمة النقّاد على جرح عيسى بن ميمون أبي سلمة الخواص، وترك حديثه، وقد بين السبب ابن حبان في المجروحين فقال: يروي عن السدي وغيره العجائب، فلا يجوز الاحتجاج به، لذا فهو متروك الحديث. والله أعلم

٥٢- غالب بن حبيب، أبو غالب، اليشكري[١].

قال الإمام الدولابي: منكر الحديث[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال الإمام البخاري: منكر الحديث، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو مجهول، وقال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير حتى كثر ذلك في روايته فبطل الاحتجاج بما يرويه، وقال ابن عدي: وغالب بن حبيب هذا لم أر له كثير حديث، وقال العقيلي: منكر الحديث، وقال الذهبي: مجهول[٣].

قلت: اتفق النقّاد على جرح غالب بن حبيب اليشكري، وقد رماه بعضهم بالجهالة، كابي حاتم، والذهبي، وقال الآخرون بأنه منكر الحديث، ولا أرى بينهما تعارضاً، فغالب بن حبيب مجهول العين، لم يرو عنه غير قتيبة بن سعيد، وقد روى عن المشاهير أحاديث مناكير كما قال ابن حبان، وهذا يجعله منكر الحديث، لا يحتج بما يرويه، على قلة رواياته. والله أعلم

٥٣- غياث بن إبراهيم، أبو عبد الرحمن الكوفي[٤].

قال الإمام الدولابي: متروك الحديث[٥].

أقوال النقّاد فيه:

قال ابن معين في رواية ابن محرز وقد سئل عن غياث بن إبراهيم: كوفي كذاب خبيث، قال لي أبو سفيان المعمري وكان جاره: نسخ كتبي عن معمر كلها ثم وضعها في كتبه ولم يسمعها مني، وقال أيضاً كما في رواية الدوري: غياث كذاب ليس بثقة ولا مأمون، وقال البخاري عنه: تركوه، وقال مسلم: متروك الحديث، وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: غياث بن إبراهيم متروك الحديث، ترك الناس حديثه، وقال ابن أبي حاتم:

---

(١) الجرح والتعديل ٧/ ٤٩، كتاب المجروحين لابن حبان ٢/ ٢٠١، لسان الميزان ٦/ ٢٩٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٣١٩.

(٣) الجرح والتعديل ٧/ ٤٩، المجروحين ٢/ ٢٠١، الكامل ٧/ ١١٠، ميزان الاعتدال ٣/ ٣١٩، لسان الميزان ٨/ ١٥٢.

(٤) الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٢٢، الجرح والتعديل ٧/ ٥٧، الكامل ٦/ ٨.

(٥) الكنى والأسماء للدولابي ٢/ ٨٥٦.

سمعت أبي يقول: رأيت غياث بن إبراهيم ولو طار على رأسه غراب لجاء فيه بحديث، وقال: إنه كان كذاباً يضع الحديث من نفسه، وقال ابن عدي: وغياث هذا بيِّن الأمر في الضعف، وأحاديثه كلها شبه الموضوع، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: يضع الحديث، وقال الأزدي: لا تحل الرواية عنه، وقال الجوزجاني: كان فيما سمعت غير واحد يقول: يضع الحديث، وهو الذي حرَّف حديثاً أمام الخليفة المهدي فلما قام قال: أشهد إن قفاك قفا كذاب، وقد ذكره الإمام مسلم في مقدمة صحيحه مع غيره وقال عنهم: ممن أُتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وقال أبو داود: كذاب، وقال الساجي: تركوه، وقال صالح جزرة: كان يضع الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم: متروك الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[1].

قلت: أجمع النقّاد على جرح غياث بن إبراهيم وترك حديثه فهو كذاب، ورماه البعض بالوضع، لذا فهو متروك الحديث كما قال الإمام الدولابي. والله أعلم

٥٤- الفضل بن مبشر، الأنصاري، أبو بكر، المدني[2].

قال الإمام الدولابي: مدني، ضعيف الحديث[3].

أقوال النقّاد فيه:

قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ضعيف، وقال أبو زرعة: لين، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه، وقال الآجري عن أبي داود: أبو بكر بن مبشر ضعيف، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: له عن جابر دون العشرة، وعامتها لا يتابع عليه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: لا بأس به، وقال ابن حجر: فيه لين[4].

قلت: اتفق الأئمة على تضعيف الفضل بن مبشر، إلا ما كان من ابن حبان والعجلي إذ وثقاه، وهما معروفان بالتساهل، ولم يوافقهما أحد من النقّاد على ذلك، وهو على قلة حديثه فهو ضعيف، ويكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم

---

(١) تاريخ ابن معين برواية ابن محرز ١/ ٥٥، وبرواية الدوري ٣/ ٤٦٨، التاريخ الكبير ٧/ ١٠٩، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٢٢، الجرح والتعديل ٧/ ٥٧، الكامل ٦/ ٨، الضعفاء والمتروكين ٢/ ٢٤٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٣٧، لسان الميزان ٤/ ٤٢٢، الكشف الحثيث ١/ ٢٠٧.

(٢) الكاشف ٢/ ٣٨٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦٢، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٩٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٤/ ٤٩٧.

(٤) تهذيب التهذيب ٤/ ٤٩٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦٢، التقريب ٢/ ١١١.

٥٥- محمد بن جابر بن سيَّار بن طلق، وقيل طارق، السحيمي، أبو عبد الله اليمامي[١].

قال الإمام الدولابي: ضعيف[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: كان محمد بن جابر أعمى، قلت ليحيى: فإنما حديثه كذا لأنه كان أعمى، قال: لا ولكنه عمي واختلط عليه... قلت: أيوب أخوه كيف حديثه قال: ليس هو بشيء ولا محمد، قلت: أيهما أمثل، قال: لا ولا واحد منهما، وقال البخاري: ليس بالقوي، يتكلمون فيه، روى مناكير، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان محمد بن جابر ربما ألحق أو يلحق في كتابه يعني الحديث، وقال عمرو بن علي: صدوق كثير الوهم، متروك الحديث وقال ابن أبي حاتم عن محمد بن يحيى: سمعت أبا الوليد يقول: نحن نظلم محمد بن جابر بامتناعنا من التحديث عنه، قال: وسمعت أبي وأبا زرعة يقولان: من كتب عنه باليمامة وبمكة فهو صدوق إلا أن في حديثه تخاليط، وأما أصوله فهي صحاح، وقال أبو زرعة: محمد بن جابر ساقط الحديث عند أهل العلم، وقال أبو حاتم: ذهب كتبه في آخر عمره وساء حفظه، وكان يلقن، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدِّث عنه ثم تركه بعد، وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع، جيد اللقاء، رأوا في كتبه لحقاً، وحديثه عن حماد فيه اضطراب، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن محمد بن جابر وابن لهيعة فقال: محلهما الصدق... ومحمد بن جابر أحب إليَّ من ابن لهيعة، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: روى عنه الكبار أيوب وابن عون، وسرد جماعة، وقال: ولولا أنه في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء، وقد خالف في أحاديث ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه، وقال ابن المبارك في تاريخه: مررت به وهو بمنى يحدِّث الناس، فرأيته لا يحفظ حديثه، فقلت له: أيها الشيخ انك حدثتني بكذا أو كذا، وقال: فجاءني إلى رحلي ومعه كتابه فقال لي: انظر فنظرت فإذا هو صحيح، فقلت: لا تحدث إلا من كتابك، وقال محمد بن عيسى الطبَّاع: قال لي أخي إسحاق فرأيته في كتابه قد ألحقه بين السطرين كتاباً طرياً، وقال يعقوب بن سفيان والعجلي: ضعيف، قال ابن حبان: كان أعمى، يلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذوكر به فيحدِّث به، وقال أحمد بن حنبل: لا يحدِّث عنه إلا شرٌّ منه، وقال الذهبي في الكاشف: سيء الحفظ، وقال

(١) الجرح والتعديل ٧/ ٢١٩، كتاب المجروحين ٢/ ٢٧٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٥٩، التقريب ٢/ ١٤٩.

(٢) الكنى والأسماء للدولابي ٢/ ٨٣٠.

في سير أعلام النبلاء: ما هو بحجة، وله مناكير عدة كابن لهيعة، وقال ابن حجر: صدوق، ذهبت كتبه فساء حفظه، وخلَّط كثيراً[1].

قلت: دلَّت عبارات النقّاد على أن محمد بن جابر السحيمي في أصله صدوق، أصوله صحيحة، وقد روى عنه كبار المحدثين في أول أمره خاصة من سمع منه بمكة واليمامة كما قال أبو حاتم وأبو زرعة، ولكن لما كبر ساء حفظه وكان يتلقَّن فكثرت المناكير في مروياته، وأفسد كتبه كما قال ابن حبان: يلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذوكر به فيحدِّث به فخرج بذلك عن حدِّ من يحتج به، لذا فهو ضعيف كما قال إمامنا الدولابي يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم

٥٦- محمد بن عبيد الله العرزمي الفزاري، أبو عبد الرحمن الكوفي[2].

قال الإمام الدولابي: متروك الحديث[3].

أقوال النقّاد فيه:

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ترك الناس حديثه، وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه، وقال ابن أبي مذعور عن وكيع: كان العرزمي رجلاً صالحاً، ذهبت كتبه فكان يحدِّث حفظاً فمن ذلك أتى بالمناكير، وقال ابن المديني: سمعت القطان: سألت العرزمي فجعل يحدِّث للحفظ فأتيته بكتاب فجعل لا يحسن القراءة، وقال ابن سعد: سمع سماعاً كثيراً ودفن كتبه فلما كان بعد ذلك حدَّث وقد ذهبت كتبه فضعَّف الناس حديثه، لهذا المعنى قال الدارقطني: ضعيف الحديث، وقال الفلاس وعلي بن الجنيد والأزدي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، وذهبت كتبه فجعل يحدِّث من حفظه فيهم، وكثرت المناكير في روايته، تركه المهدي وابن المبارك والقطان وابن معين، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جداً، قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن محمد بن عبيد الله العرزمي فقال: لا يكتب حديثه، وترك قراءة حديثه علينا، وقال الحاكم: متروك الحديث بلا خلاف، اعرفه بين أئمة النقل فيه، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه

---

(١) الجرح والتعديل ٧/ ٢١٩، تاريخ ابن معين برواية الدوري ٣/ ٥٤١، كتاب المجروحين ٢/ ٢٧٠، التاريخ الكبير ١/ ٥٣، الكامل ٦/ ١٤٧- ١٥٤، الضعفاء والمتروكين ٣/ ٤٥، تهذيب الكمال ٢٤/ ٥٦٤- ٥٦٨، الكاشف ٣/ ٢٧، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٣٨، تهذيب التهذيب ٥/ ٥٩- ٦٠، التقريب ٢/ ١٤٩.

(٢) كتاب المجروحين ٢/ ٢٤٦، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٠٧، التقريب ٢/ ١٨٧.

(٣) الكنى والأسماء للدولابي ٢/ ٨٥٧.

بالقائم، وقال الساجي: صدوق، منكر الحديث، أجمع أهل النقل على ترك حديثه، عنده مناكير، وقال مسلم: متروك الحديث، وقال ابن نمير عنه: رجل صدوق، ولكن ذهبت كتبه، وكان رديء الحفظ، ومن ثم أنكرت أحاديثه، وقال ابن عدي بعد ذكر له عدة أحاديث: وعامة رواياته غير محفوظة، وقال ابن حجر: متروك[1].

قلت: اتفق النقّاد على جرح محمد بن عبيد الله العرزمي، وترك حديثه، فقد كان رديء الحفظ، وذهبت كتبه فجعل يحدِّث من حفظه فكثرت المناكير في روايته، لذا فهو منكر الحديث كما قال الإمام الدولابي لا يكتب حديثه. والله أعلم

٥٧- محمد بن عمر بن واقد، الواقدي، الأسلمي، مولاهم، أبو عبد الله، المدني، القاضي[2].

قال الإمام الدولابي: متروك الحديث[3].

أقوال النقّاد فيه:

قال البخاري: الواقدي مدني، سكن بغداد، متروك الحديث، تركه أحمد، وابن المبارك، وابن نمير، وإسماعيل بن زكريا، وقال في موضع آخر: كذاب، وقال لي يحيى بن معين: ضعيف، وقال مرة: كان يقلب حديث يونس بغيره عن معمر، ليس بثقة، وقال مرة: ليس بشيء، قال ابن المديني: الهيثم بن عدي أوثق عندي من الواقدي، ولا أرضاه في الحديث، وقال ابن سعد: كان عالماً بالمغازي والسيرة والفتوح، واختلاف الناس في الحديث والأحكام، واجتماعهم، وقال الخطيب: ولي قضاء الجانب الشرقي، وهو ممن طبق الأرض ذكره، وكان جواداً، كرياً، مشهوراً بالسخاء، وقال موسى بن هارون: سمعت مصعباً الزبيري يقول: ما رأيت مثله قط، وقال الشافعي فيما أسنده البيهقي: كُتب الواقدي كلها كذب، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، والبلاء منه، وقال أبو حاتم: يضع الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أيضاً: ليس بثقة، وقال أيضاً: الكذابون المعرفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة: وعدَّ منهم الواقدي، وقال ابن المديني: عنده عشرون ألف حديث، يعني ما لها أصل، وقال في موضع آخر: ليس هو بموضع للرواية، وإبراهيم بن

(١) الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٧، الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٣٣، الجرح والتعديل ٨/ ١-٢، كتاب المجروحين ٢/ ٢٤٦-٢٤٧، الكامل ٦/ ٩٧- ١٠٢، الضعفاء والمتروكين ٢/ ٩٩، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٠٧- ٢٠٨، التقريب ٢/ ١٨٧.

(٢) تهذيب التهذيب ٥/ ٢٣٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٣٣، التقريب ٢/ ١٩٤.

(٣) تهذيب التهذيب ٥/ ٢٣٥.

أبي يحيى كذاب، وهو عندي أحسن حالاً من الواقدي، وقال أبو داود: لا أكتب حديثه، ولا أحدِّث عنه، ما أشك أنه كان يفتعل الحديث، ليس ننظر للواقدي في كتاب إلا تبين أمره، وروى في فتح اليمن وخبر العنسي أحاديث عن الزهري ليست من حديث الزهري، وقال بندار: ما رأيت أكذب منه، وقال إسحاق بن راهويه: هو عندي ممن يضع، وحكى أبو العرب عن الشافعي قال: كان بالمدينة سبعة رجال يضعون الأسانيد أحدهم الواقدي، وقال أبو زرعة والعقيلي: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: وجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين مناكير، قلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث منه، ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر فإنه يضبط حديثهم، فوجدنا قد حدَّث عنهما بالمناكير، فعلمنا أنه منه فتركنا حديثه، وحكى ابن الجوزي عن أبي حاتم أنه قال: كان يضع، وقال الساجي: في حديثه نظر واختلاف، وسمعت العباس العنبري يحدّث عنه ويطريه، وقال النووي في شرح المهذب: الواقدي ضعيف باتفاقهم، وقال الدارقطني: الضعف يتبين على حديثه، وقال الجوزجاني: لم يكن مقنعاً، وقال البخاري: سكتوا عنه، ما عندي له حرف، وقال الذهبي: استقر الإجماع على وهن الواقدي، قال مجاهد بن موسى: ما كتبت عن أحد أحفظ من الواقدي، وتعقبه الذهبي فقال: صدق، كان إلى حفظه المنتهى في الأخبار والسير والمغازي والحوادث وأيام الناس والفقه وغير ذلك، وقال أحمد بن علي الأبّار: بلغني عن سليمان الشاذكوني أنه قال: إما أن يكون الواقدي أصدق الناس، وإما أن يكون أكذب الناس، وذلك أنه كتب عنه، فلما أن أراد أن يخرج بالكتاب أتاه به فسأله، فإذا هو لا يغير حرفاً، قال: وكان يعرف رأي سفيان ومالك، ما رأيت مثله قط، وقال محمد بن سلام الجمحي: هو عالم دهره وقال مصعب الزبيري: والله ما رأينا مثل الواقدي قط، وعن الدراوردي قال: الواقدي أمير المؤمنين في الحديث، وقال ابن سعد: قال الواقدي: ما من أحد إلا كتبه أكثر من حفظه، وحفظي أكثر من كتبي، وقال يعقوب بن شيبة: لا تحول الواقدي من الجانب الغربي يقال إنه حمل كتبه على عشرين ومائه وقر، وقيل: كان له ستمائة قمطر كتب، وقال محمد بن إسحاق الصغّاني: والله لولا أنه عندي ثقة ما حدثت عنه، وقال مصعب: ثقة مأمون، وسئل معن القزاز عنه فقال: أنا أسال عن الواقدي؟ هو يسأل عني، وقال يزيد بن هارون: الواقدي ثقة، وكذا وثقه أبو عبيد، وقال إبراهيم الحربي: من قال إن مسائل مالك وابن أبي ذئب تؤخذ عن أوثق من الواقدي فلا يُصدّق، وقال ابن حجر: متروك مع سعة علمه[1].

(١) الكامل ٦/ ٢٤١، الضعفاء والمتروكين ص ٢١٧، تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٨، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٣٣-٦٣٥، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٣٣-٢٣٦، التقريب ٢/ ١٩٤.

قلت: قد اختلف العلماء والنقّاد في شأن الواقدي اختلافاً كبيراً، وما ذكره الذهبي أن الإجماع قد قام على وهن الواقدي لا يسلم من الاعتراض، وقد تعقبه ابن حجر فقال: وتعقبه بعض مشايخنا بما لا يلاقي كلامه. فقد وثقه جملة من العلماء منهم: العباس العنبري، ومجاهد بن موسى، والشاذكوني، ومحمد بن سلام الجمحي، ومصعب الزبيري، ومحمد بن إسحاق، والصغّاني، ومعن القزاز، ويزيد بن هارون، وإبراهيم الحربي، وغيرهم، بل بالغ الدراوردي فيه فقال عنه: أمير المؤمنين في الحديث، وكذا مدحه ابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وإبراهيم الحربي. ولعل ذلك لسعة حفظه وعلمه بالسير وأخبار الناس والحلال والحرام واختلاف الفقهاء، أما الحديث فهو غير متقن، وأما المجرّحون فهم أكثر بكثير، وفيهم جهابذة النقّاد، وما ذكروه يقضي على قول الموثقين، لأن جرحهم له مفسر، وهو مقدم على التعديل كما هو مقرر في علم الجرح والتعديل، وأما اتهامه بالوضع فبعيد، ويوجه كلام من وصفه بالوضع على قلة إتقانه في حفظ الأحاديث حتى كثرت المناكير في مروياته، ومن يطالع هذه الغرائب والمناكير يدخل في نفسه أنه يتعمد ذلك لكثرتها حتى استحق الترك، فخلاصة القول فيه أنه متروك الحديث، مع سعة علمه. والله أعلم

٥٨- محمد بن عون، أبو عبد الله، الخرساني[١].

قال الدولابي والأزدي: متروك الحديث[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء، وكذا قال أبو داود، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أيضاً: ليس بثقة، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، ليس بقوي، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، روى عن نافع حديثاً لا أصل له، وهو ما أخرجه ابن ماجه عن نافع عن ابن عمر: قبَّل رسول الله ﷺ الحجر، ثم وضع شفتيه عليه فسكن طويلاً، ثم التفت فإذا هو بعمر يبكي، فقال: يا عمر ها هنا تسكب العبرات[٣]، وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال يعقوب بن سفيان: منكر الحديث، وقال ابن خزيمة: في القلب منه شيء، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال ابن حجر: متروك[٤].

قلت: اتفقت كلمة النقّاد على تضعيف محمد بن عون وطرح حديثه، فهو متروك الحديث، لا يعتبر به. والله أعلم

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٦٤٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٤٦، التقريب ٢/ ١٩٧.

(٢) تهذيب لتهذيب ٥/ ٢٤٦.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب استلام الحجر برقم ٢٩٤٥.

(٤) الضعفاء والمتروكين ص٢١٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٧٦، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٤٦، التقريب ٢/ ١٩٧.

٥٩- منذر أبو حسان، وقيل منذر بن حسان[١].

قال الإمام الدولابي: يرمى بالكذب[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال الإمام البخاري: له عن سمرة أن النبي ﷺ أذن في النبيذ بعدما نهى عنه، ثم قال: ولا يتابع عليه، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن سمرة، وكان حجاجياً، يقول: من خالف الحجاج فقد خالف الإسلام، وقال عنه ابن حزم: ضعيف، وقال ابن عدي: مجهول[٣].

قلت: قبل الشروع في دراسة أقوال العلماء فيه لا بد من التنويه إلى أنه اختلف في اسمه فقال ابن الجوزي: منذر بن حسان، والصواب هو منذر أبو حسان كما ذكر الذهبي في الميزان، وابن حجر في اللسان.

هذا وقد اتفق النقّاد على جرحه، إلا ما كان من ابن حبان، إذ ذكره في ثقاته، ومعلوم أن ابن حبان متساهل في التوثيق، حتى أنه قد وثق الكثير من المجاهيل، فلا يلتفت إلى ذلك، وقد جهَّله ابن عدي، وابن حزم، وليس له إلا حديث واحد عن سمرة، وهذا الحديث قد أنكره البخاري وغيره فقال: لا يتابع عليه، لذا فهو منكر الحديث، وقد رماه بالكذب الإمام الدولابي، ولم أر أحداً قد مال إلى رأي الدولابي رحمه الله.

٦٠- المنهال بن خليفة، أبو قدامة، العجلي، الكوفي[٤].

قال الإمام الدولابي: ليس بالقوي[٥].

أقوال النقّاد فيه:

قال الدوري وغيره عن ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: صالح، يكتب حديثه، وقال البخاري: فيه نظر، وقال موضوع آخر: حديثه منكر، وقال أبو داود: جائز الحديث، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة أخرى: ليس بالقوي، قال ابن حبان: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يجوز الاحتجاج به، وذكره يعقوب

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ١٨١، لسان الميزان ٨/ ١٥٢.

(٢) لسان الميزان ٨/ ١٥٢.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ١٨١، لسان الميزان ٨/ ١٥٢، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٣/ ١٣٨.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/ ١٧٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٥٤٧، التقريب ٢/ ٢٧٧.

(٥) تهذيب التهذيب ٥/ ٥٤٧.

بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم، وقال البزار: ثقة، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه، وقال ابن حجر: ضعيف[1].

قلت: اختلف النقّاد في المنهال ما بين مجرِّح ومعدِّل، والمجرحون أكثر، وهم أساتذة هذا الفن، وقد أوضح ابن حبان سبب الجرح عندهم وهو تفرده بالمناكير عن المشاهير، والجرح المفسر يقدم على التعديل، ثم إن المجرحين قد اختلفوا في تحديد مرتبته، فبعضهم بالغ في تضعيفه حتى أسقط حديثه فلا يجوز الاحتجاج به أبداً، وهم البخاري وابن حبان، والجمهور على التضعيف المحتمل للتقوية، وهذا الرأي هو الأرجح، لذا فهو ضعيف، يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم

٦١- نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن همام بن سلمة بن مالك، الخزاعي، أبو عبد الله، المروزي، الفارض[2].

ساق ابن عدي عن الدولابي عن عصام بن داود عن نعيم بن حماد عن عيسى ابن يونس حديث (افترقت بنو إسرائيل...) الحديث قال ابن عدي: قال لنا ابن حماد – يعني الدولابي –:هذه وضعه نعيم بن حماد[3].

أقوال النقّاد فيه:

قال الميموني عن أحمد: أول من عرفناه يكتب المسند، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان نعيم كاتباً لأبي عصمة، وهو شديد الرد على الجهيمة وأهل الأهواء، ومنه تعلم نعيم بن حماد، وقال ابن عدي: ثنا زكريا بن يحيى البستي: سمعت يوسف بن عبد الله الخوارزمي يقول: سألت أحمد عنه فقال: لقد كان من الثقات، وقال إبراهيم ابن الجنيد عن ابن معين: ثقة، فقلت له إن قوماً يزعمون أنه صحح كتبه من علي العسقلاني، فقال يحيى: أنا سألته فأنكر، وقال أبو زكريا: نعيم بن حماد صدوق ثقة، رجل صدق، أنا أعرف الناس به، كان رفيقي بالبصرة، وقد قلت له قبل خروجي من مصر: هذه الأحاديث التي أخذتها من العسقلاني؟ فقال: إنما كانت معي نسخ أصابها الماء فدرس بعضها، فكنت انظر في كتابه في الكلمة تشكل عليّ، فأما أن أكون كتبت منه شيئاً قط فلا، قال ابن معين: ثم قدم عليه ابن أخيه بأصول كتبه إلا أنه كان يتوهم الشيء فيخطئ فيه، وأما

(١) الضعفاء والمتروكين ص٢٣٠،ميزان الاعتدال ٤/ ١٧٤، تهذيب التهذيب ٥/ ٥٤٦-٥٤٧، التقريب ٢/ ٢٧٧.

(٢) الكاشف ٣/ ٢٠٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٦٣٥، التقريب ٢/ ٣٠٥.

(٣) الكامل ٧/ ١٧.

هو فكان من أهل الصدق، وروى الحافظ أبو نصر اليونارتي بسنده إلى الدوري عن ابن معين أنه حضر نعيم بن حماد بمصر فجعل يقرأ كتاباً من تصنيفه فمر له حديث عن ابن المبارك عن ابن عون قال: فقلت له ليس هذا عن ابن المبارك فغضب وقام ثم أخرج صحائف فجعل يقول: أين الذين يزعمون أن يحيى ليس بأمير المؤمنين في الحديث، نعم يا أبا زكريا غلطت، قال اليونارتي: فهذا يدل على ديانة نعيم وأمانته لرجوعه إلى الحق، وقال العجلي: نعيم ابن حماد مروزي ثقة، وقال ابن أبي حاتم: محله الصدق، وقال محمد بن علي المروزي: سألت يحيى بن معين عنه – أي عن حديث تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة – فقال: ليس له أصل، قلت: فنعيم؟ قال: ثقة، قلت كيف يحدث ثقة بباطل؟ قال: شبه له، وقال ابن عدي بعد أن أورد هذا الحديث من رواية سويد بن سعيد عن عيسى هذا، إنما يعرف بنعيم بن حماد رواه عن عيسى بن يونس فتكلم الناس فيه، ثم رواه رجل من أهل خراسان يقال له الحكم بن المبارك ثم سرقه قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث، وقال عبد الغني ابن سعيد المصري: كل من حدَّث به عن عيسى بن يونس غير نعيم بن حماد فإنما أخذه من نعيم، وبهذا الحديث سقط نعيم عند كثير من أهل العلم بالحديث، إلا أن يحيى بن معين لم يكن ينسبه إلى الكذب بل كان ينسبه إلى الوهم، وقال ابن معين: ليس في الحديث بشيء ولكنه صاحب سنة، وقال الآجري عن أبي داود: عند نعيم نحو عشرين حديثاً عن النبي ﷺ ليس لها أصل، وقال النسائي: نعيم ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بثقة، وقال أبو علي النيسابوري: سمعت النسائي يذكر فضل نعيم بن حماد وتقدمه في العلم والمعرفة والسنن، ثم قيل له في قبول حديثه فقال: قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين، بأحاديث كثيرة فصار في حدِّ من لا يحتج به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما اخطأ ووهم، وقال النسائي: ضعيف، وقال غيره: كان يضع الحديث في تقويه السنة وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب، قال ابن عدي: وابن حماد – يعني الدولابي – متهم فيما يقوله عن نعيم لصلابته في أهل الرأي، وأورد له ابن عدي أحاديث مناكير وقال: وليعلم غير ما ذكرت، وقد أثنى عليه قوم، وضعّفه قوم، وكان أحد من يتصلب في السنة، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أُنكر عليه هو الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً، وقال مسلمة بن القاسم: كان صدوقاً، وهو كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها، وله مذهب سوء في القرآن، كان يجعل القرآن قرآنين، فالذي في اللوح المحفوظ كلام الله تعالى، والذي بأيدي الناس مخلوق، وقال أبو الفتح الأزدي: قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها

كذب، وقال الدارقطني: إمام في السنة، كثير الوهم، وقال الذهبي في الميزان: أحد الأئمة الأعلام، على لين في حديثه، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً[1].

قلت: من خلال ما تقدم من أقوال في شأن نعيم بن حماد يمكن حصر ما اتهم به في أمرين: الأول: وهو سوء مذهبه في القرآن، إذ كان يجعل القرآن قرآنين، والثاني: اتهامه بوضع الحديث لتقوية السنة، وإيراده روايات مكذوبة في ثلب أبي حنيفة رحمه الله، فأما المسألة الأولى فما قاله ليس باطلاً، وقد دافع عن رأيه الإمام ابن حجر في التهذيب إذ قال:(كأنه يريد الذي في أيدي الناس، ما يتلونه بألسنتهم، ويكتبونه بأيديهم، ولا شك أن المداد والورق والكاتب والتالي وصوته كل مخلوق، وأما كلام الله سبحانه وتعالى فإنه غير مخلوق قطعاً)[2]، فهذا التوجيه من ابن حجر هو عين الصواب، ولا يقدح في عقيدة من يرى ذلك، ولكن ربما يعتذر للائمة الذين اتهموه بسوء المذهب في القرآن أن في ذلك الزمن كانت مسألة خلق القرآن على أوجها، وكان العلماء يمتحنون فيها فربما لفرط الحساسية عندهم تجاه القول بخلق القرآن حتى وإن قصد المصحف المكون من الورق والحبر... الخ فإنه يكون متهماً عندهم، وهذه المسألة قريبة جداً مما فعل بالإمام البخاري واتهامه بالقول بخلق القرآن، حاشاه أن يقول ذلك ولكن هذا يعد رد فعل وحساسية مفرطة اتجاه هذه القضية الحساسة التي ذهب ضحيتها الكثير من العلماء، ثم إن العجب العجاب كيف فات هؤلاء الذين اتهموا نعيم بن حماد بهذه التهمة، وهو ممن امتحن بالقول بخلق القرآن، فأبى أن يجيب إلا بالحق، وقد حمل من مصر إلى بغداد وسجن وظل محبوساً حتى مات في خلافة المعتصم سنة ثمان وعشرين ومائتين[3]، فنعيم بن حماد أحد الأئمة الأعلام، من أهل السنة والجماعة، وكان صلباً في الدفاع عن السنة، وكان شديداً على المبتدعة من الجهمية، والمعتزلة، وغيرهم من أهل الأهواء.

وأما المسألة الثانية واعني اتهامه بوضع الحديث نصرة للسنة، فهذه أيضاً فرية غير ثابتة عليه وقد دافع عنه فيها أعلم الناس به رفيقه الإمام ابن معين رحمة الله فقال فيه: (نعيم بن حماد صدوق ثقة، رجل صدق، أنا أعرف الناس به) وشهد في حقه شهادة تبرئ ساحته من تهمة الوضع فقال:(إنه كان يتوهم الشيء فيخطئ

(١) الكامل ٧/ ١٧-١٨، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٤٦- ٢٤٨، الضعفاء والمتروكين ص ٢٣٤، تاريخ بغداد ١٣/ ٣١٢، تهذيب التهذيب ٥/ ٦٣٥- ٦٣٨، التقريب ٢/ ٣٠٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٥/ ٦٣٧.

(٣) المصدر نفسه ٥/ ٦٣٧.

فيه، وأما هو فكان من أهل الصدق)، والذي يشهد لصحة ما ذهب إليه أمير المؤمنين في الحديث ما ذكره أبو نصر اليونارتي بسنده إلى الدوري عن ابن معين: أنه حضر نعيم بن حماد بمصر فجعل يقرأ كتاباً من تصنيفه فمر له حديث عن ابن المبارك عن ابن عون قال: فقلت له ليس هذا عن ابن المبارك فغضب وقام ثم أخرج صحائف فجعل يقول: أين الذين يزعمون أن يحيى ليس بأمير المؤمنين في الحديث، نعم يا أبا زكريا غلطت، فعقب على هذه الحادثة الحافظ اليونارتي بقوله: فهذا يدل على ديانة نعيم وأمانته لرجوعه إلى حق، فهذا ليس حال من يتهم بالوضع، ولهذا قال فيه الإمام الدارقطني: (إمام في السنة، كثير الوهم)، ومن أوهامه الشديدة التي دفعت بعض العلماء إلى رميه بالوضع خطؤه في حديث افتراق الأمة إلى بضع وسبعين فرقة، فأنكره عليه كثير من العلماء، ورموه بالوضع، كما قال عبد الغني بن سعيد المصري: (وبهذا الحديث سقط نعيم عند كثير من أهل العلم بالحديث، إلا أن يحيى لم يكن ينسبه إلى الكذب بل كان ينسبه إلى الوهم)، وهذا عندما سأل محمد بن علي المروزي ابن معين عن هذا الحديث أجاب بقوله: ليس له أصل، قلت: فنعيم ؟ قال: ثقة، قلت: كيف يحدث ثقة بباطل؟ قال: شبه له، وهذه المناكير والأوهام الكثيرة الواقعة في حديث نعيم دفعت ابن معين أن يخلص إلى أنه ليس بشيء في الحديث، ولكنه صاحب سنة، وإذا ما رجعنا إلى ما نقله ابن عدي عن إمامنا الدولابي أنه اتهم نعيماً بالوضع تعصباً لمذهبه(١)، فقد دفعه ورده الحافظ ابن حجر ونفى ان ينسب هذا القول إلى الإمام الدولابي فقال: (وحاشى الدولابي أن يتهم، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه فإنه مجهول)، فهنا قد ضعّف ابن حجر هذه الرواية بتجهيل من أخبر الدولابي بأن نعيماً كان يضع الحديث، ووصفه لهذا الشيخ بأنه متهم، وكذلك فعل في رواية الأزدي الذي نقل قولاً يتهم فيه نعيماً بالوضع، فقال ابن حجر:(وكذلك من نقل عنه الأزدي بقوله (قالوا) فلا حجة في شيء من ذلك لعدم معرفة قائله).

فخلاصة القول في نعيم بن حماد أنه صدوق، لكن في حديثه أوهام كثيرة أخرجته عن حدِّ من يحتج بحديثه إذا انفرد، فهو ممن يكتب حديثه ويعتبر به. والله أعلم

(١) قال ابن عدي: ((وابن حماد متهم فيما يقوله في نعيم بن حماد، لصلابته في أهل الرأي)). هكذا صور المسألة ابن عدي رحمه الله، والحق أن الدولابي لم يدرك نعيم بن حماد، ولم يره، لأن نعيماً توفي في السجن في فتنة خلق القرآن عام ٢٢٨ هـ، والدولابي ولد بالري عام ٢٢٤ هـ فلم يكن هنالك سبيل للمنافرة. وأما ذكره لروايات موضوعة تحط من شأن أبي حنيفة رحمة الله فهذا مما لم يثبت أصلاً. والله أعلم

٦٢- نفيع بن الحارث، أبو داود الأعمى، الهمداني، الكوفي، القاص، ويقال اسمه نافع[١].

قال الإمام الدولابي: متروك[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال عمرو بن علي الفلاس: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن نفيع أبي داود، وقال ابن معين: أبو داود الأعمى يضع، ليس بشيء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، وقال أحمد بن أبي يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أبو داود الأعمى يقول: سمعت العبادلة، ولم يسمع منهم شيئاً، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال الترمذي: يُضعَّف في الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال في موضوع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، وقال العقيلي: كان ممن يغلو في الرفض، وقال ابن عدي: هو في جملة الغالية بالكوفة، وقال الدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات توهماً، لا يجوز الاحتجاج به، وقال الساجي: كان منكر الحديث، يكذب، وقال الحاكم: روى عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على ضعفه، وكذَّبه بعضهم، وأجمعوا على ترك الرواية عنه، وقال ابن حجر: متروك[٣].

قلت: قد تبين مما تقدم أن نفيع بن الحارث متفق على تجريحه عند النقّاد، ولم يوثقه أحد سوى ابن حبان عندما ذكره في الثقات، ولا يغتر بذلك فإنما وقع منه ذلك توهماً، إذ ظنه اثنين، وهما واحد، كما ذكر الحافظ ابن حجر، ومما يؤخذ على نفيع أمران: الأول: سوء المذهب، إذ كان غالياً في الرفض، وهذا مما يجرح في عدالته، والثاني: أنه كان كذاباً، لذا فهو متروك الحديث. والله أعلم

٦٣- نوح بن أبي مريم، واسمه مابنّة، ويقال مافنة، وقيل يزيد بن جعونة، المروزي، أبو عصمة، وهو مشهور بكنيته، القرشي، مولاهم، قاضي مرو، ويعرف بنوح الجامع[٤].

قال الإمام الدولابي: متروك الحديث[٥].

أقوال النقّاد فيه:

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٢٥٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٦٤٢، التقريب ٢/ ٣٠٦.

(٢) تهذيب التهذيب ٥/ ٦٤٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ص٢٣٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٥٠، تهذيب التهذيب ٥/ ٦٤٢-٦٤٣، التقريب ٢/ ٣٠٦.

(٤) تهذيب الكمال ٣٠/ ٥٦، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٥٦،تهذيب التهذيب ٦/ ٦٥٢،التقريب ٢/ ٣٠٩.

(٥) تهذيب الكمال ٣٠/ ٦٠.

قال سفيان بن عبد الملك: سمعت ابن المبارك يقول: أكره حديث ابن عصمة، وضعَّفه وأنكر كثيراً منه، وقال ابن معين: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه، وقال الجوزجاني: سقط حديثه، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم، ومسلم، والدارقطني: متروك الحديث، وقال البخاري: نوح بن أبي مريم ذاهب الحديث، وقال في موضع آخر: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، ولا مأمون، وقال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، وقال مرة: سقط حديثه، وذكر الحاكم أبو عبد الله: إنه وضع حديث فضائل القرآن، وقال ابن عدي: وعامة حديثه لا يتابع عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال أيضاً: نوح الجامع جمع كل شيء إلا الصدق، وقال أبو علي النيسابوري: كان كذاباً، وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وقال أبو سعيد النقاش: روى الموضوعات، وقال الساجي: متروك الحديث، عنده أحاديث بواطيل، وقال الخليلي: أجمعوا على ضعفه، وقال ابن حجر: كذبوه في الحديث[1].

قلت: أجمع النقّاد على جرح نوح بن أبي مريم بسبب الكذب، لذا استحق الترك فلا يكتب حديثه، فهو متروك الحديث.

٦٤- الوازع بن نافع، العقيلي، الجزري[2].

ذكره الدولابي في الضعفاء[3].

أقوال النقّاد فيه:

قال ابن محرز: سألت يحيى بن معين عن الوازع بن نافع فقال: ليس بشيء، وقال أيضاً: ليس بثقة، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن الوازع بن نافع فقال: ضعيف الحديث، وقال مرة أخرى: ذاهب الحديث، وسئل أبو زرعة عنه فقال: ضعيف الحديث جداً، ليس بشيء، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، على قلة روايته، ويشبه أنه لم يكن المتعمد لذلك بل وقع ذلك في روايته لكثرة وهمه، فبطل الاحتجاج به، لما انفرد عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: وللوازع غير ما ذكرت، وقد حدَّث عنه ثقات الناس، وعامة ما يرويه عن شيوخه بالأسانيد التي يرويها غير محفوظة، وقال أبو داود: ليس بثقة، وذكره

(١) تهذيب الكمال ٣٠/ ٥٦-٦١، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٥٦، تهذيب التهذيب ٦/ ٦٥٢-٦٥٤، التقريب ٢/ ٣٠٩.

(٢) الجرح والتعديل ٩/ ٣٩، وكتاب المجروحين ٣/ ٨٣، لسان الميزان ٨/ ٣٦٧.

(٣) لسان الميزان ٨/ ٣٦٨.

العقيلي والساجي وابن الجارود وابن السكن وجماعة في الضعفاء، وقال أبو حاتم: لا يعتمد على روايته، لأنه متروك الحديث، وقال لابنه: اضرب على أحاديثه، فإنها منكرة، ولم يقرأها، وقال إبراهيم الحربي: غيره أوثق منه، وقال البغوي: ضعيف جداً، وقال الحاكم وغيره روى أحاديث موضوعة(١).

قلت: قد اتفق النقّاد على جرح الوازع بن نافع، وبعضهم رماه بالوضع كالإمام الحاكم، لكن هذا القول في الوازع نجد ردَّه في كتاب المجروحين لابن حبان حيث قال: أنه لم يكن المتعمد لذلك، بل وقع ذلك في روايته لكثرة وهمه، ولما كثرت مناكيره في رواياته على قلتها عند ذلك استحق الترك، وبطل الاحتجاج به، لذا فهو ضعيف جداً منكر الحديث. والله أعلم

٦٥- يحيى بن سليم، القرشي، الطائفي، أبو محمد، ويقال أبو زكريا، المكي الحذاء، الخراز(٢).

قال الإمام الدولابي: ليس بالقوي(٣).

أقوال النقّاد فيه:

قال الدوري عن ابن معين: ثقة، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: يحيى بن سليم كذا وكذا، والله إن حديثه، يعني فيه شيء، وكأنه لم يحمده، وقال في موضوع أخر: كان قد أتقن حديث ابن خثيم، فقلنا له أعطنا كتابك، فقال: أعطوني رهناً، وقال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، وقال أبو حاتم: شيخ صالح، محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمرو، وقال في موضع أخر: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ، وقال الشافعي: فاضل، كنا نعده من الأبدال، وقال العجلي: ثقة، وقال يعقوب بن سفيان: سني، رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدَّث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدَّث من حفظه فيعرف وينكر، وقال العقيلي: قال أحمد بن حنبل: أتيته فكتبت عنه شيئاً فرأيته يخلط في الأحاديث فتركته وفيه شيء، وقال الساجي: صدوق، يهم في الحديث، وأخطأ في أحاديث رواها عبيد الله بن عمر ولم يحمده أحمد، وقال الدارقطني: سيء الحفظ،

---

(١) تاريخ ابن معين برواية ابن محرز ١/ ٥٦، الجرح والتعديل ٩/ ٣٩، كتاب المجروحين ٣/ ٨٣، الكامل ٨/ ٣٨٤- ٣٩١، لسان الميزان ٨/ ٣٦٧- ٣٦٨.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٤٩، تهذيب التهذيب ٦/ ١٤٤، التقريب ٢/ ٣٤٩.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ١٤٤.

وقال البخاري: ما حدّث الحميدي عن يحيى بن سُليم فهو صحيح، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق، سيء الحفظ[1].

قلت: قد اختلف النقّاد في شأن يحيى بن سُليم الطائفي ما بين مجرِّح ومعدِّل، والمعدلون أكثر، وأما ما أخذ عليه فإنه قد وقع في حديثه أخطاء وأوهام، خاصة في روايته عن عبيد الله بن عمر، ولذا من قبل روايته وعدّله فإنه قد استثنى منه ما رواه عن عبيد الله بن عمر، كما نص على ذلك النسائي والساجي ،وهو فيما عدا ذلك صدوق، حسن الحديث. والله أعلم

٦٦- يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار، القرشي، أبو سليمان، ويقال أبو زكريا، الحمصي[2].

قال الإمام الدولابي: حدثنا يحيى بن عثمان الشيخ العابد[3].

أقوال النقّاد فيه:

قال أحمد بن أبي الحواري عن أحمد: نعم الشيخ هو، يروي عن محمد بن عوف، وقال أيضاً: رأيت أحمد بن حنبل يُجلّ يحيى بن عثمان، قال ابن عوف: كان عمرو بن عثمان ويحيى بن عثمان ثقتان، ولكن يحيى كان عابداً، وعمرو أبصر بالحديث منه، وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً، صدوقاً، وقال النسائي: ثقة، وفي موضع آخر قال: لا بأس به، وقال الحسين بن محمد بن إبراهيم السكوني: ثنا يحيى بن عثمان المختار، العدل، الرضي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان عابداً، ورعاً، وقال ابن عدي: قال لنا أبو عروبة: يحيى بن عثمان هذا لا يساوي نواة في الحديث، كان يتلقى كل شيء، وكان يُعرف بالصدق، قال ابن عدي: وليحيى بن عثمان أحاديث صالحة عن شيوخ الشام، ولم أر أحداً يطعن فيه غير ابن عروبة، وهو معروف بالصدق، وأخوه عمرو بن عثمان كذلك، وأبوهما، وليس بهم بأس، وقال مسلمة بن القاسم: ثقة مأمون، روى عنه بقي بن مخلد، وقال الذهبي: ثقة، عابد، من الأبدال، وقال ابن حجر: صدوق عابد[4].

قلت: اتفق النقّاد على تعديل يحيى بن عثمان الحمصي، ولم يخالفهم في ذلك سوى ابن عروبة، وما ذكره لا يحط من مرتبته، ولهذا لم يلتفت إلى نقده ابن عدي، وكذا الذهبي عندما نقلا قوله، ثم إن من عدَّله قد

(١) الضعفاء والمتروكين ص ٢٥١، ميزان الاعتدال ٤٠/ ٣٤٩، الكاشف ٣٠/ ٢٥٧، تهذيب التهذيب ٦/ ١٤٤، التقريب ٢/ ٣٤٩.

(٢) الكاشف ٣/ ٢٦٣، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٢، التقريب ٢/ ٣٥٣.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٢.

(٤) تهذيب الكمال ٣١/ ٤٦١، الكاشف ٣/ ٢٦٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٦١، تهذيب التهذيب ٢/ ١٦٢، التقريب ٢/ ٣٥٣.

اختلفوا في تحديد مرتبته، فبعضهم وثقه مطلقاً، وهو الأصوب، وبعضهم أنزل رتبته إلى المرتبة التالية، ولم يذكروا في ذلك شيئاً، وربما اعتماداً على قول ابن عروبة، وخلاصة القول فيه أنه ثقة صحيح الحديث. والله أعلم

٦٧- يحيى بن عقبة بن مالك ابي العيزار الكوفي[١].

ذكره الدولابي في الضعفاء[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال ابن محرز: سمعت يحيى يقول: يحيى بن عقبة بن أبي العيزار كذاب خبيث عدو الله، كان يسخر به، ليس ممن يكتب حديثه، وقال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عنه فقال: متروك الحديث، ذاهب الحديث، كان يفتعل الحديث، وسأل أبا زرعة أيضاً فقال: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن أقوام أثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال من الأحوال، وقد ذكره ابن عدي في الكامل وذكر له عدة روايات ثم قال بعدها: وليحيى بن عقبة غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وذكره ابن شاهين في أسماء الضعفاء والكذابين وقال: ليس بثقة، يكذب، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال فيه صالح جزرة: ضعيف، منكر الحديث، وذكره الساجي والعقيلي وابن الجارود في الضعفاء، وخالف الجميع ابن السكن في معجم الصحابة في ترجمة صفوان فقال: يحيى بن عقبة، صالح الحديث[٣].

قلت: مما تقدم من أقوال النقّاد في يحيى بن عقبة تبين لنا أنهم قد أنزلوه في أدنى مراتب التجريح، ورماه بالكذب كبار النقّاد كابن معين، وأبي حاتم، وابن حبان، وابن شاهين، ولم يخالفهم في جرحه سوى ابن السكن إذ قال فيه: صالح الحديث، وهذا القول شاذ لا يلتفت إليه، خاصة وأنهم قد بينوا السبب في جرحهم له إذ رموه بالكذب، لذا فهو كذاب متروك الحديث. والله أعلم

---

(١) الجرح والتعديل ٩/ ١٧٩، كتاب المجروحين ٣/ ١١٧، الكامل ٩/ ٧٠.

(٢) لسان الميزان ٨/ ٤٦٥.

(٣) الجرح والتعديل ٩/ ١٧٩، كتاب المجروحين ٣/ ١١٧،الكامل ٩/ ٧٠- ٧٢،الضعفاء والمتروكين ٣/ ٢٠٠، لسان الميزان ٨/ ٤٦٤- ٤٦٥.

٦٨- يحيى بن العلاء، البجلي، أبو سلمة، ويقال أبو عمر، الرازي[١].

قال الإمام الدولابي: متروك الحديث[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال أحمد بن حنبل: كذاب، يضع الحديث، وقال الدوري عن ابن معين: ليس بثقة، وفي موضع آخر قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الفلاس والنسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال الجوزجاني: شيخ واهي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، تكلم فيه وكيع، وقال أبو زرعة: في حديثه ضعف، وقال الآجري عن أبي داود: ضعفوه، وقال في موضع آخر: ضعيف، وقال إسحاق بن منصور عن عبد الرحمن: سمعت وكيعاً وذكر يحيى بن العلاء فقال: كان يكذب، حدّث في خلع النعلين نحو عشرين حديثاً، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به، وقال ابن عدي: له غير ما ذكرت، والذي ذكرت مع ما لم أذكره كله لا يتابع عليه، وكلها غير محفوظة، والضعف على رواياته وحديثه بيّن، وأحاديثه موضوعات، وقال يعقوب بن سفيان: يعرف وينكر، وقال الساجي: منكر الحديث، فيه ضعف،وقال ابن حجر: رمي بالوضع[٣].

قلت: اتفق النقّاد على جرح يحيى بن العلاء، وترك حديثه، فهو متروك.

٦٩- يحيى بن عمرو بن مالك، النُكري، البصري[٤].

قال الإمام الدولابي: ضعيف[٥].

أقوال النقّاد فيه:

قال الدوري عن يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو داود، والنسائي: ضعيف، وقال الدارقطني: صويلح، يعتبر به، وقال غيره: كان حماد بن زيد يرميه بالكذب، وروى له ابن عدي أحاديث وقال: كلها محفوظة، وحديث آخر مما لم أذكره، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال أحمد بن حنبل: ليس هذا بشيء، وقال الساجي: منكر الحديث، وقال الذهبي: ضعيف، وكذا قال ابن حجر[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٦١، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٦، التقريب ٢/ ٣٥٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٧.

(٣) الضعفاء والمتروكين ص ٢٤٩، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٦١، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٦-١٦٧، التقريب ٢/ ٣٥٥.

(٤) تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٥، التقريب ٢/ ٣٥٤.

(٥) تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٥.

(٦) تهذيب الكمال ٣١/ ٤٧٨، الكاشف ٣/ ٢٦٤، تهذيب التهذيب ٦/ ١٦٥، التقريب ٢/ ٣٥٤.

قلت: أطبق النقّاد على تضعيف يحيى بن عمرو النُكري، وإن كانت له أحاديث محفوظة إلا أن ذلك لم يرفعه إلى حدٍّ من يحتج به، وقد تفرد بتكذيبه حماد ابن زيد، ولم أقف على ما يشهد على كذبه، أو من يوافق حماد بن زيد على اتهامه هذا، ولذا فهو ضعيف، يكتب حديثه. والله أعلم

٧٠- يزيد بن بابنوس، البصري[١].

قال الإمام الدولابي: هو من الشيعة الذين قاتلوا علياً[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال ابن عدي: روى عن عائشة رضي الله عنها أحاديث مشاهير، وقال أبو حاتم: مجهول، وقال الدارقطني: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو داود: كان شيعياً، وقال ابن حجر: مقبول[٣].

قلت: يزيد بن بابنوس كان شيعياً كما ذكر الدولابي، ويبدو أنه نقلها عن شيخه البخاري، لأنه قد ذكر هذه العبارة فيه في كتابه التاريخ الكبير، وقد جهَّله أبو حاتم إذ لم يرو عنه غير أبي عمران الجوني، أما تعديل الدارقطني له فلأنه قد روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها أحاديث مستقيمة ليس فيها ما ينكر، وكذا وثقه ابن حبان، لذا فهو مقبول الحديث، يكتب حديثه ويعتبر به. والله أعلم

٧١-يوسف بن السفر بن الفيض، أبو الفيض، الدمشقي، كاتب الأوزاعي[٤].

قال ابن حجر: ذكره الدولابي في الضعفاء. وقال الذهبي: قال الدولابي: كذاب[٥].

أقوال النقّاد فيه:

قال الإمام البخاري: منكر الحديث، وقال أيضاً: كان يكذب، وقال الجوزجاني: كان يكذب، وقال الإمام مسلم: منكر الحديث، وقل دحيم: ليس بشيء، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: منكر الحديث جداً، وسأل أبا زرعة أيضاً فقال: ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الأوزاعي ما ليس من أحاديثه من المناكير التي لا يشك عوام أصحاب الحديث أنها موضوعة، لا يحل الاحتجاج به بحال، وذكر

---

(١) الكاشف ٣/ ٢٧٥، تهذيب التهذيب ٦/ ١٩٩، التقريب ٢/ ٣٦٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨٣.

(٣) الثقات لابن حبان ٥/ ٥٤٨،ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨٣،تهذيب التهذيب ٦/ ١٩٩،التقريب ٢/ ٣٦٢.

(٤) الجرح والتعديل ٩/ ٢٢٣، كتاب المجروحين ٣/ ١٣٣، تاريخ دمشق ٧٤/ ٢٤١، تاريخ الإسلام ٤/ ١٢٥٧، لسان الميزان ٨/ ٥٥٦.

(٥) لسان الميزان ٨/ ٥٥٨، تاريخ الإسلام ٤/ ١٢٥٧.

ابن عدي عن أبي مسهر أنه قال: قيل للأوزاعي ابن السفر يحدث عنك، قال: كيف وليس يجالسني ؟ وقال النسائي: شامي متروك الحديث، ثم ذكر ابن عدي عدة أحاديث ليوسف عن الأوزاعي ثم قال: وهذه الأحاديث التي رواها يوسف عن الأوزاعي بواطيل كلها، وقال الدارقطني: منكر الحديث، وقال أيضاً: متروك، يكذب، وقال الذهبي في المقتنى: واهٍ، وقال البيهقي: هو في عداد من يضع الحديث، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه منكر الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم: أحاديثه شبيهة بالموضوعة، وذكره العقيلي والساجي في الضعفاء، وقال البرقاني: هو متروك يكذب[1].

قلت: في بداية الدراسة لا بد من القول أن بعض العلماء قد سماه عبد الرحمن ابن السفر، ومنهم الإمام البخاري، وهو خطأ، وقد صوب ذلك ابن عساكر وغيره من العلماء، فهو يوسف بن السفر بن الفيض، أبو الفيض، وقد سماه البعض أيضاً يوسف بن الفيض نسبة إلى جده.

ثم أقول: قد أجمع النقّاد على تركه لأنه كان يضع الحديث، فهو كذاب متروك الحديث. والله أعلم

٧٢- يوسف بن عطية بن ثابت، الصفّار، الأنصاري، السعدي، مولاهم، أبو سهل، البصري، الجُفري[2].

قال الإمام الدولابي: متروك الحديث[3].

أقوال النقّاد فيه:

قال الدوري وأحمد بن ثابت عن ابن معين: ليس بشيء، وقال عمرو بن علي: كثير الوهم والخطأ، وكان يهم، وما علمته يكذب، وقد كتبت عنه، وقال الجوزجاني: لا نحمد حديثه، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة والدارقطني: ضعيف الحديث، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث، وليس بثقة، وقال ابن عدي بعد أن ذكر له جملة أحاديث: وله غير ما ذكرت، وكلها غير محفوظة، وعامة حديثه مما لا يتابع عليه، وقال ابن حبان: يقلب الأخبار، ويلزق المتون الموضوعة بالأسانيد الصحيحة، لا يجوز الاحتجاج به، وقال الساجي: ضعيف الحديث، وكان صدوقاً يهم، كان يغير أحاديث ثابت عن

(١) الجرح والتعديل ٩/ ٢٢٣، كتاب المجروحين ٣/ ١٣٣، تاريخ دمشق ٧٤/ ٢٤١، التاريخ الكبير ٨/ ٣٨٧، أحوال الرجال ١/ ٢٧٧، الكنى والأسماء للإمام مسلم ٢/ ٦٨٣، الكامل ٨/ ٤٩٧- ٥٠١، الضعفاء والمتروكين ٣-/ ٢٢٠، المقتنى في سرد الكنى ٢/ ١٩، تاريخ الإسلام ٤/ ١٢٥٧، لسان الميزان ٨/ ٥٥٦- ٥٥٩.

(٢) تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٤، التقريب ٢/ ٣٨١.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٤.

الشيوخ فيجعلها عن أنس، وقال العجلي: ضعيف الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال يعقوب بن سفيان: ليّن الحديث، وذكره في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال ابن أبي شيبة عن ابن المديني: كان ضعيفاً، وقال الحاكم: روى عن ثابت أحاديث مناكير، وقال ابن حجر: متروك(١).

قلت: اتفقت كلمة النقّاد على جرح يوسف بن عطية الصفار، وترك حديثه، ولقد نفى عنه الفلاس تهمة الكذب، فهو لم يكن كذاباً بل كان صدوقاً في نفسه كما قال الساجي أيضاً، لكنه كثير الوهم والخطأ، حتى خرج عن حدِّ من يحتج به، وخصوصاً فيما رواه عن ثابت البناني، ولذا فهو ضعيف لا يكتب حديثه. والله أعلم

٧٣- يوسف بن محمد بن المنكدر، القرشي، التيمي(٢).

قال الإمام الدولابي: متروك الحديث(٣).

أقوال النقّاد فيه:

قال أبو زرعة: صالح، وهو أقل رواية من أخيه المنكدر بن محمد، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه، وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أيضاً: متروك الحديث، وقال ابن عدي بعد أن ذكر له ستة أحاديث: لا أعلم ليوسف غير هذه الأحاديث التي ذكرتها، وأرجوا أنه لا بأس به، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال ابن حبان: غلب عليه الصلاح فغفل عن الحفظ، فكان يأتي بالشيء توهماً، فبطل الاحتجاج به، وقال الأزدي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال الذهبي وابن حجر: ضعيف(٤).

قلت: اتفق النقّاد على جرح يوسف بن محمد، لكنهم اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها فبعضهم بالغ فطرح حديثه، منهم الإمام الدولابي، والنسائي، والازدي، لكنهم لم يذكروا شيئاً عنه مما يحط بحديثه إلى هذه المرتبة، فهو موصوف بالصلاح على غفلة فيه، فانشغل عن ضبط حديثه على قلته، لذا خرج عن حدِّ من

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٢٩، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٤، التقريب ٢/ ٣٨١.

(٢) الكاشف ٣/ ٣٠٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٦، التقريب ٢/ ٣٨٢.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٧.

(٤) الكامل ٧/ ١٥٥، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٣٢-٤٣٣، الكاشف ٣/ ٣٠٠، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦٦-٢٦٧، التقريب ٢/ ٣٨٢.

يحتج بحديثه إذا انفرد، لكن لا ينزل عن مرتبة من يكتب حديثه ويعتبر به، وخلاصة القول فيه أنه ضعيف يعتبر به. والله أعلم

٧٤- يونس بن شعيب[١].

قال ابن حجر: ذكره الدولابي في الضعفاء[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال ابن حبان: شيخ يروي عن أبي أمامة، روى عنه الثوري، لست أعرف له من أبي أمامة سماعاً، على مناكيره ما يرويه في قلتها، كأنه كان المتعمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال العقيلي: مجهول، وحديثه غير محفوظ، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء[٣].

قلت: يونس بن شعيب قد جهّله العقيلي، إذ لم يرو عنه سوى الثوري، وقد روى عن أبي أمامة حديثاً منكراً، وإن كان في سماعه من أبي أمامة ﷺ شك، فقد أنكر سماعه منه ابن حبان، وذكر أنه قليل الرواية، على ما فيها من مناكير، لذا فهو منكر الحديث. والله أعلم

٧٥- أبو حازم الأشجعي، واسمه سلمان، الكوفي، مولى عزة الأشجعية[٤].

قال الإمام الدولابي: صاحب أبي هريرة، ثقة[٥].

أقوال النقّاد فيه:

قال الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو حازم صاحب أبي هريرة، ثقة. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: أبو حازم الأشجعي اسمه سلمان وكان ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث صالحة، وقال العجلي: تابعي ثقة، وقال أبو داود: ثقة، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، وقال الذهبي وابن حجر: ثقة[٦].

---

(١) كتاب المجروحين ٣/ ١٣٩، الكامل ٨/ ٥٢٧، لسان الميزان ٨/ ٥٧٢.

(٢) لسان الميزان ٨/ ٥٧٣.

(٣) كتاب المجروحين ٣/ ١٣٩، الكامل ٨/ ٥٢٧، الضعفاء والمتروكين ٣/ ٢٢٤، المغني في الضعفاء ٢/ ٧٦٦، لسان الميزان ٨/ ٥٧٢- ٥٧٣.

(٤) الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٨، الكاشف ١/ ٣٨٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧١.

(٥) الكنى والأسماء للدولابي ١/ ٤٣٤.

(٦) الثقات للعجلي ١/ ١٩٨، الطبقات الكبرى ٦/ ٢٩٨، الجرح والتعديل ٤/ ٢٩٨، سير إعلام النبلاء ٥/ ٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧١، التقريب ١/ ٣١٥.

قلت: اتفق النقّاد على توثيق أبي حازم والاحتجاج به، فهو ممن اتفق أصحاب الكتب الستة على الاحتجاج بروايته. والله أعلم

٧٦- أبو حمزة، اسمه ميمون الأعور، القصاب، الكوفي، الراعي[١].

قال الإمام الدولابي: صاحب إبراهيم، متروك الحديث[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال أبو موسى محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى بن سعيد ولا عبد الرحمن ابن مهدي يحدثان عن سفيان عن أبي حمزة الأعور شيئاً قط، وقال ابن حبان: كان فاحش الخطأ، كثير الوهم، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ضعيف، وقال مرة: متروك الحديث، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء، لا يكتب حديثه، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت ابن معين عنه فقال: كان اسمه ميمون وليس بشيء، وقال الدوري عن ابن معين: أبو حمزة صاحب إبراهيم اسمه ميمون، وأبو حمزة الثمالي ثابت، قلت: أيهما أحب إليك ؟ قال: لا ذا ولا ذا، قال الجوزجاني والدارقطني: ضعيف جداً، وقال البخاري: ليس بذاك، وقال مرة: ضعيف ذاهب الحديث، وقال مرة: ليس بالقوي عندهم، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، قال: ويقال له التَّمار الكوفي، وليس هو أبو حمزة التمار الذي روى عن الحسن حديثاً واحداً وروى عنه حماد بن سلمة ذاك لا يسمى، وقال الترمذي: قد تكلم فيه قِبَل حفظه، وقال في موضع آخر: ضعَّفه بعض أهل العلم، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الحاكم أبو أحمد: حديثه ليس بالقائم، وقال الخطيب: لا تقوم به حجة، وقال أبو عوانة: قلت لمغيرة كيف تحدِّث عن أبي حمزة ؟ قال: لم يكن يجترئ على أن يحدثني إلا بحق، وقال العقيلي: لا يتابع على كثير من حديثه، وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: ولميمون الأعور غير ما ذكرت، وأحاديثه خاصة عن إبراهيم مما لا يتابع عليه، وقال يعقوب بن سفيان: ليس بمتروك الحديث، ولا هو حجة، وقال الساجي: ليس بذاك، وقال ابن حجر: ضعيف[٣].

قلت: اتفق النقّاد على جرح ميمون أبي حمزة، لكنهم اختلفوا في تحديد مرتبته، فبعضهم على تضعيفه لكن هو عندهم ممن يكتب حديثه، وعلى رأسهم أبي حاتم الرازي، وذهب أغلبهم على ترك حديثه، لأنه كان

---

(١) تهذيب الكمال ٢٩/ ٢٣٧، تهذيب التهذيب ٥/ ٥٩٥.

(٢) الكنى والأسماء للدولابي ٢/ ٤٨٨.

(٣) التاريخ الكبير ٧/ ٣٤٣، الكامل ٦/ ٤١٢- ٤١٣، الضعفاء والمتروكين ٣/ ١٥٢، تهذيب الكمال ٢٩/ ٢٣٧- ٢٤٣، كتاب المجروحين ٣/ ٦، تهذيب التهذيب ٥/ ٥٩٥- ٥٩٦، التقريب ٢/ ٢٩٢.

فاحش الخطأ، وكثير الوهم، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، وهذا الرأي هو الأقرب للصواب. والله أعلم

٧٧- أبو عبد الصمد واسمه المعلى بن تركة[١].

قال الإمام الدولابي: منكر الحديث، ليس بثقة[٢].

أقوال النقّاد فيه:

قال الدارقطني: ليس بقوي، وكذا قال ابن ماكولا، وقال أبو الفتح الأزدي: متروك، وقال أبو أحمد الحاكم: لا يتابع في جلِّ روايته[٣].

قلت: اتفق النقّاد على جرح أبي عبد الصمد، وهو على ما يبدو ليس مكثراً للرواية ومع ذلك فهو ممن لا يتابع على حديثه لذا فهو ضعيف، منكر الحديث كما قال الدولابي. والله أعلم

٧٨- أبو قحذم[٤].

قال الإمام الدولابي: ليس بثقة[٥].

قلت: هناك ثلاثة رواة يشتركون في هذه الكنية، **الأول:** هو النضر بن معبد، أبو قحذم الجرمي الازدي البصري، رأى أبا بكرة، وروى عن أبي قلابة، وانس وابن عمر، وابن سيرين، وغيرهم، وعنه كثير بن هشام، وبه ميزه ابن معين عن الباقيين، وابنه قحذم، ومنصور بن زاذان، ووكيع، والنضر بن شميل، وزيد بن الحباب، وهاني بن يحيى، وشاذ بن فياض، قال عنه ابن معين: ليس بشيء وقال النسائي: ليس بثقة، وذكره ابن حبان في الثقات مرة، وذكره في المجروحين وقال: كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات، على قلة روايته ل ايجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأما عند الوفاق فإن اعتبر به معتبر فلا ضير، وقال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه، وقال ابن عدي: ومقدار ما يرويه لا يتابع عليه، وذكره الذهبي في المغني في الضعفاء، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال: لا يتابع عليه[٦].

---

(١) المؤتلف والمختلف ١/ ٢٠٣، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف ١/ ٢٣٤، تاريخ الإسلام ٥/ ٤٦١.

(٢) الكنى والأسماء للدولابي ٢/ ٨٦٩.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/ ٥١٩، لسان الميزان ٩/ ١٤٩.

(٥) ميزان الاعتدال ٤/ ٥١٩.

(٦) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٤/ ٣٢٦، الجرح والتعديل ٨/ ٤٧٤، الضعفاء والمتروكين ص ٢٦١، كتاب المجروحين ٣/ ٥١، الثقات ٥/ ٤٧٥،التاريخ الكبير ٩/ ٦٤، الجرح والتعديل ٩/ ٤٢٩.

والثاني: هو سليمان بن ذكوان، أبو قحذم الطائي البصري، روى عن أنس، وعنه ابنه قحذم، وحفيده محبر بن قحذم، قد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدولابي: ليس بثقة، وقال ابن حجر في اللسان: ضعيف، وقد ذكر أن العقيلي ذكره في الضعفاء وقال: لا يتابع عليه، ونقل عن ابن معين أنه قال فيه: ليس بشيء.(١)

والثالث: هو أبو قحذم، ولا يعرف اسمه، قال الدوري: سمعت يحيى يقول: أبوقحذم الذي يروي عنه عوف لا أدري ما اسمه، وزاد ابن ماكولا في الإكمال: لم يرو عنه غير عوف، وقد ذكر أبو المحاسن الحسيني الدمشقي في الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد في ترجمته قول ابن معين فيه أنه: ليس بشيء وقول الدولابي: ليس بثقة، وكذا ذكر ابن حجر في تعجيل المنفعة.(٢)

قلت: من خلال ما تقدم نجد أن المتقدمين من النقّاد قد ميزوا بين هؤلاء الرواة ولم يختلطوا عليهم، فأما النضر بن معبد فهو الذي يروي عنه كثير بن هشام، وأما الثالث فهو مجهول لا يعرف اسمه، ولم يرو عنه غير عوف الأعرابي، وليس له إلا رواية واحدة، وهي كما أوردها ابن معين في تاريخه أن أبا قحذم وجد في زمن زياد أو ابن زياد صرة فيها حنطة أمثال النوى، عليها مكتوب: هذا نبت زمان كان يعمل فيه بطاعة الله(٣)،وأما الثاني فهو الذي روى عنه ابنه قحذم وحفيده محبر بن قحذم، وثلاثتهم قليلو الرواية، واشتهروا بكناهم، لكني وجدت عند المتأخرين تخليطاً في بيان حالهم، وهذا الأمر بدأ عند الإمام الذهبي في كتابه الميزان عندما نقل قول ابن معين في النضر بن معبد أنه (ليس بشيء) وجعلها في ترجمة سليمان بن ذكوان، وتبعه على هذا التخليط أبو المحاسن الحسيني الدمشقي في الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد، وكذلك ابن حجر في تعجيل المنفعة، وفي لسان الميزان.

وأما كلام إمامنا الدولابي فهو قد قاله في سليمان بن ذكوان، أبو قحذم، ولم يوثقه أحد سوى ابن حبان عندما ذكره في ثقاته، ومعلوم أن ابن حبان متساهل في التوثيق حتى أنه قد وثق الكثير من المجاهيل، وقد ذكره العقيلي في الضعفاء وقال عنه: (لا يتابع عليه)، وضعَّفه ابن حجر في اللسان، على قلَّة رواياته، لذا فهو ضعيف يكتب حديثه للاعتبار. والله أعلم

---

(١) الجرح والتعديل ٤/ ١١٦، التاريخ الكبير ٤/ ١١، الثقات ٤/ ٣٢١، لسان الميزان ٤/ ١٥١.

(٢) تاريخ ابن معين ٤/ ٣٠٨، والإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا ٧/ ١٠٧، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال لأبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي ١/ ٥٤٥، تعجيل المنفعة ٢/ ٥٢٩.

(٣) تاريخ ابن معين ٤/ ١٩١.

الخاتمة

بعد أن عشنا زمناً مع هذا العلم الجهبذ أرجو أن أكون قد وفقت لبيان سيرته وآثاره وأقواله في الجرح والتعديل وإظهار مكانة هذا الإمام الذي لم ينل ما يستحق من الدراسة مع تقدم زمانه، فقد ولد سنة ٢٢٤ هـ وتوفي سنة ٣١٠ هـ فعاش ٨٦ سنة. وعلى هذا يكون الإمام الدولابي قد عاش في فترة تعد من أزهى العصور العلمية التي مرت على الأمة الإسلامية، فقد تتلمذ على أكابر علماء عصره من المحدثين وتأثر بهم وخصوصاً الإمام البخاري وأبي داود والجوزجاني وعبد الله بن أحمد بن حنبل والنسائي والدوري وغيرهم كما تأثر كثير من العلماء وأخذ عنه مثل الإمام الطبراني وابن عدي وابن حبان والطبري وابن أبي حاتم وغيرهم.

وهذه بعض نتائج هذا البحث التي توصلت إليها بفضل الله تعالى:

١. الوقوف على جهود الإمام الدولابي العلمية وخصوصاً في الجرح والتعديل.
٢. أن الإمام الدولابي كان مكثراً للتصنيف، وقد أثنى العلماء على مصنفاته ووصفوه بأنه كان حسن التصنيف، لكن أغلب كتبه للأسف قد ضاعت أو ما زالت محفوظة في خزائن المخطوطات.
٣. قد تبين لنا أن الكثير من العلماء قد أفادوا من الإمام الدولابي ومن كتبه، خاصة الإمام ابن عدي في كامله والحافظ مغلطاي وابن حجر العسقلاني وغيرهم.
٤. أحصيت للإمام الدولابي ٧٨ قولاً في جرح الرواة وتعديلهم.
٥. من خلال ما ذكرت من أقوال الإمام الدولابي تبين لنا أنه كان من المعتدلين في النقد، منصفاً في الحكم، ولم يكن متعنتاً.
٦. قد استعمل الدولابي في نقده ألفاظاً مفردة مثل: ثقة، وكذاب، وضعيف، ومتروك، وعبارات مركبة مثل: منكر الحديث، ليس بثقة، وهو موافق للجمهور في أحكامه على الرواة.

وفي الختام أسأل الله الكريم، رب العرش العظيم أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي زلاتي، ويتقبل جهدي المتواضع في خدمة الحديث النبوي الشريف، وأن يلهمني الرشد والصواب إنه وليّ ذلك والقادر عليه وهو حسبي ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر

القرآن الكريم

١. أحوال الرجال للجوزجاني، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوني، دار حديث أكادمي – باكستان.

٢. الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق طه محمد الزيني، مكتبة ابن تيمية، ١٤١١هـ.

٣. الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين.

٤. إكمال تهذيب الكمال للعلامة علاء الدين مغلطاي، تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ط١، ٢٠٠١.

٥. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لأبي المحاسن محمد بن علي ابن الحسن الحسيني الدمشقي، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية – كراتشي.

٦. الإكمال في رفع الارتياب من المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٠.

٧. الأنساب عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، دار الجنان، ط١، ١٤٠٨هـ.

٨. البداية والنهاية للحافظ ابن كثير تحقيق أحمد أبي ملحم وعلي نجيب وفؤاد السيد ومهدي ناصر الدين وعلي عبد السائر دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٩. تاريخ ابن معين برواية ابن محرز، تحقيق محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية – دمشق، ط١، ١٩٨٥.

١٠. تاريخ ابن معين برواية الدارمي، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق.

١١. تاريخ ابن معين برواية الدوري، يحيى بن معين تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة. ط١، ١٩٧٩.

١٢. تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، دار السلفية– الكويت، ط١، ١٩٨٤.

١٣. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط١، ١٩٨٩.

١٤. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للإمام الذهبي، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣.

١٥. تاريخ الرسل والملوك، ابن جرير الطبري، دار التراث – بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.
١٦. التاريخ الصغير (التاريخ الأوسط)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب ومكتبة دار التراث – القاهرة ط١، ١٣٩٦هـ
١٧. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، طبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن.
١٨. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي – بيروت.
١٩. تاريخ دمشق، لابن القلانسي، تحقيق د. سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر – دمشق، ط١، ١٩٨٣.
٢٠. تحفة المحتاج إليأدلة المنهاج، ابن الملقن، تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء للتوزيع والنشر – مكة، ط١، ١٤٠٦هـ.
٢١. تذكرة الحفّاظ للإمام الذهبي، دار الكتب العلمية – بيروت ط١، ١٩٩٨.
٢٢. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر – بيروت ط١، ١٩٩٦.
٢٣. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، للإمام الدارقطني، تحقيق خليل ابن محمد العربي، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة، ط١، ١٩٩٤.
٢٤. تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
٢٥. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة ابن تيمية – القاهرة.
٢٦. تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٩٣.
٢٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ط٦، ١٩٩٤.
٢٨. الثقات لابن حبان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ط١، ١٩٧٣.
٢٩. الثقات للعجلي، دار الباز، ط١، ١٩٨٤.
٣٠. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط١، ١٩٥٢.
٣١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العربي، ط٥، ١٤٠٧هـ.

٣٢. ديوان الضعفاء والمتروكين، للإمام الذهبي، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة – مكة المكرمة، ١٣٨٧هـ.

٣٣. الرسالة المستطرفة، محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٤٠٦هـ.

٣٤. سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، ط١، دار الحديث – القاهرة.

٣٥. سنن الدارقطني، تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ٢٠٠٤.

٣٦. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق محمد علي قاسم العمري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٧. سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٨. سؤالات ابن جنيد ليحيى بن معين، تحقيق أحمد محمد نور سيف مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٩. سؤالات البرذعي لأبي زرعة ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، تحقيق سعدي الهاشمي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٢هـ.

٤٠. سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري كتبه خانه جميلي – لاهور، ط١، ١٤٠٤هـ.

٤١. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

٤٢. سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٣. سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، تحقيق جماعة بأشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

٤٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي الحنبلي، دار الفكر للطباعة والنشر.

٤٥. صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة.

٤٦. الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٤٧. الضعفاء لأبي زرعة ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، لسعدي الهاشمي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ط١، ١٤٠٢م.

٤٨. الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ

٤٩. الضعفاء والمتروكين للنسائي تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٥٠. الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صدر- بيروت، ١٤٠٥هـ.

٥١. طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي الدمشقي، تحقيق إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥٢. العلل الكبير للترمذي بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب المصطفى، مكتبة الأقصى – عمان، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥٣. العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل وغيره – رواية عبد الله بن أحمد، تحقيق طلعت قوجييكت وإسماعيل جراح أوغلي، المكتبة الإسلامية- إسطنبول، ١٩٨٧.

٥٤. فهرسة ما رواه عن شيوخه محمد بن خير بن عمر الأشبيلي، اعتنى به خليان زبارة، دار الأفاق الجديدة – بيروت.

٥٥. فيض القدير شرح الجامع الصغير، الحافظ عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.

٥٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام الذهبي، تحقيق عزت علي عيد عطية وموسى محمد علي الموشي، دار الكتب الحديثة – القاهرة، ط١، ١٩٧٢.

٥٧. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٩٩٧.

٥٨. الكامل في ضعفاء الرجال للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر – بيروت، ط٢، ١٩٨٨.

٥٩. كشف الأستار عن زوائد البزار، لأبي بكر الهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة – بيروت ط١، ١٩٧٩.

٦٠. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لسبط ابن العجمي، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية – بيروت، ط١، ١٩٨٧.

٦١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، المكتبة الفيصلية.

٦٢. الكنى والأسماء للإمام أبي بشر الدولابي، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٠.

٦٣. الكنى والأسماء للإمام مسلم، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٤.

٦٤. اللباب في تهذيب الأنساب ابن الأثير الجزري، المكتبة الفيصلية.

٦٥. لحظ الألحاظ في بيان مسألة اللفظ، سليمان بن سعيد العسيري، مكتبة دار البيان الحديثة – الطائف، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٦. لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.

٦٧. المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر – دمشق، ط١، ١٩٩٧.

٦٨. المختلف فيهم لابن شاهين، تحقيق عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٩٩٩.

٦٩. المدخل إلى الصحيح، للإمام الحاكم، تحقيق د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٧٠. مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ.

٧١. مسند أحمد بن حنبل، إشراف د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٣هـ.

٧٢. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله الحموي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٣٩٠هـ.

٧٣. المعجم الصغير للطبراني، دار الكتب العلمية – بيروت.

٧٤. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضيع، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، دار عالم الكتب – بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٧٥. معرفة الثقات للعجيلي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنور، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧٦. المعين في طبقات المحدثين، للإمام الذهبي، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان – عمان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٧٧. المغني في الضعفاء، للإمام الذهبي تحقيق د. نور الدين عتر.

٧٨. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، عنى بتصحيحه هلموت ريتر، دار فرانز شتايز – ألمانيا، ط٣، ١٩٨٠.

٧٩. المقتنى في سرد الكنى للإمام الذهبي، تحقيق محمد صالح عبد العزيز مراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٨٠. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٢.

٨١. موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، د. أكرم ضياء العمري، دار طيبة، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٨٢. المؤتلف والمختلف للدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٩٨٦.

٨٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي، دار الفكر – بيروت ط١، ١٩٩٩

٨٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الجزري، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار الفكر.

٨٥. هدي الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تصحيح محب الدين الخطيب، دار المعرفة – بيروت.

٨٦. هدية العارفين إسماعيل بن محمد البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية – إسطنبول، ١٩٥١.

٨٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر – بيروت.